

المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.

العدد الخامس عشر
مايو ٢٠٢٦

المعهد العربي لإنماء المدن

دور المدن في صنع فرص العمل وتحفيز الاقتصاد المحلي

مقابلات
لقاء مع عمدة مدينة طنجة، السيد منير ليموري، حول فرص التنمية الاقتصادية والمساهمة في تعزيز فرص العمل المحلي

رؤى حضرية
آراء الخبراء حول توفير الوظائف والفرص الاقتصادية بالمدن
الأدلة الإرشادية لتوفير الوظائف والفرص الاقتصادية بالمدن

حراك المدن
مشاريع ومبادرات لتوفير الوظائف والفرص الاقتصادية من مختلف المدن العربية

MUDUNUNA

العدد الخامس عشر

دور المدن في صنع فرص العمل وتحفيز الاقتصاد المحلي

فريق التحرير

د. أنس المغيري | المشرف العام
د. زياد علم الدين | رئيس التحرير
لما الخشمان | مدير التحرير
عبدالله آل عبدالعزيز | مسؤول التواصل
خالد خيري | اخصائي أول ترجمة
الجوهرة الحقباني | أخصائي تواصل مؤسسي

تم إعداد هذا العدد من نشرة مدننا بالشراكة مجموعة البنك الدولي

لمى بو مجاهد | أخصائية نقل
جاي كيشان مالك | أخصائي نقل
كارلي فينتر | أخصائية أولى تنمية حضرية
ألكسندرا لو كورتوا | أخصائية أولى تنمية حضرية
هوغين بارك | أخصائي تنمية حضرية
بان إدلبي | أخصائي تنمية حضرية

الغلاف الأمامي

أسبوع الحِرف اليدوية الدولي السعودي، الرياض، المملكة العربية السعودية
المصدر: وكالة مينا نيوزواير / هيئة التراث

إن الآراء الواردة في مجلة مدننا لا تعكس آراء المعهد العربي لإنماء المدن.

تابع آخر أخبار المعهد العربي لإنماء المدن من خلال الانضمام إلى القائمة البريدية على موقع araburban.org أو تابعنا:

@arab_urban
@arab_urban_sa
/araburban
/araburban
/@arab_urban

١ افتتاحية

٦ حين تصبح المدن العربية مراكز فاعلة لتوفير فرص العمل

٢ مقابلات

٩ لقاء مع عمدة مدينة طنجة السيد منير ليموري حول فرص التنمية الاقتصادية والمساهمة في تعزيز فرص العمل المحلي

٣ رؤى حضرية

١٥ دور المدن في دفع الإنتاجية وتوفير فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١٨ التجديد الحضري بوابة للنمو والتوظيف في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٢٠ شارع الرشيد: حين تصنع المدينة وظائفها

٢٢ الأدلة الإرشادية لتوفير الوظائف والفرص الاقتصادية بالمدن

٤ حراك المدن

٢٦ دروس من الرياض وقنا: جودة بيئة الأعمال والحوكمة المحلية في المدن

٢٩ عمّان والدار البيضاء والرياض: تعزيز الوصول إلى سوق العمل في المدن

٣٢ بيروت وحلب وطنجة: أهمية التجديد الحضري في توفير الوظائف والفرص الاقتصادية

٣٦ تجارب مُلهمة من مدينة الملك عبد الله الصناعية، والدقم، والعقبة: المدن الساحلية والمناطق الإنتاجية كمنصات للتوظيف

٣٩ دبي، والمنامة، وورزازات ترسم ملامح وظائف المستقبل: الاقتصادات الرقمية والخضراء

٤٢ سلا، وصفاقس، ومراكش-آسفي: التحول من الأسواق العشوائية إلى اقتصادات حضرية شاملة

٥ أخبار المعهد

٤٦ وفد المعهد يبحث في مدريد استعدادات استضافة منتدى حوار المدن العربية الأوروبية

٤٧ انعقاد اجتماعات المجموعات التنسيقية لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية بمشاركة أكثر من ٤٠ مدينة عربية وأوروبية ٢٠٢٧

٤٨ مدير عام المعهد يلتقي الأمين العام لمنظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية UCLG

٤٩ تعزيزًا للشراكات الدولية، المعهد يبحث مع موئل الأمم المتحدة فرص التعاون الحضري

٥٠ المعهد العربي لإنماء المدن وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يصدران تقريرًا عن الإسكان والأراضي والخدمات الأساسية في المدن العربية

٥٢ المعهد يوقع اتفاقيتين استراتيجيتين خلال مشاركته في المنتدى الحضري العالمي (WUF13)

٥٦ مدير عام المعهد يستقبل سفير مملكة هولندا لدى المملكة لبحث مجالات التعاون

٥٧ المعهد العربي لإنماء المدن والشبكة الأوروبية لمعامل الابتكار الحضري يبحثان مجالات التعاون

٥٨ المعهد العربي لإنماء المدن يتابع تقدم مشروع الأنشطة الخضراء في المدن العربية – التخضير التشاركي للأحياء

٥٩ بمشاركة ما يزيد عن (٧٥) من ممثلي المدن العربية والمنظمات الدولية .. المعهد العربي لإنماء المدن يستضيف ندوة إطلاق تقرير البنك الدولي"Cities that Work"

٦١ اللقاء الثاني من بودكاست «الأمين يتحدث»: مع عمدة مدينة الرباط



فلسطين
جميع الحقوق محفوظة
©٢٠٢٣ سمر أبو العوف / نيويورك تايمز

افتتاحية

حين تصبح المدن العربية مراكز فاعلة لتوفير فرص العمل

د. زياد علم الدين - رئيس التحرير

لطالما انصبّ التركيز في العديد من المدن العربية على التخطيط الحضري باعتباره أداة لتنظيم استعمالات الأراضي، وتوفير السكن، وتوزيع الخدمات الأساسية، وتوسيع البنية التحتية، بينما ظلّ توليد فرص العمل داخل المدن وفي محيطها خارج دائرة الاهتمام المباشر. وفي المقابل، جرى التعامل مع التوظيف باعتباره نتاجاً للسياسات الاقتصادية والاستثمارات الإقليمية، الأمر الذي أسهم في تعميق الفجوة بين أماكن السكن ومواقع العمل.

فالمدينة العربية يجب أن لا تخطط بوصفها مكان للعيش والتنقل فقط بل يجب أن تشكل منظومةاقتصادية واجتماعية متكاملة قادرة على توليد فرص العمل واستدامتها وتوسيع نطاقها. ومع استمرار التوسع الحضري وازدياد الضغوط المرتبطة بالتوظيف في مختلف أنحاء المنطقة، تبرز الحاجة إلى تبنّي نهج حضري شامل يربط بين التخطيط الحضري والتنمية الاقتصادية، ويجعل من المدينة بيئة داعمة للإنتاج والعمل. ويتطلب ذلك تجاوز أنماط التخطيط التقليدية القائمة على الفصل بين الاستخدامات المختلفة، والانتقال إلى نماذج أكثر تكاملاً تتيح للسكان الوصول إلى فرص العمل بسهولة. فالفصل بين الأحياء السكنية ومراكز النشاط الاقتصادي لا يؤدي فقط إلى زيادة تكاليف التنقل، بل يفرض أيضاً تحديات إضافية على النساء والعاملين من ذوي الدخل المحدود في ظل محدودية كفاءة النقل العام.

وفي هذا السياق، يمكن للمدن أن تعزز حيويتها الاقتصادية من خلال اعتماد سياسات مرنة ومتعددة الاستخدامات للأراضي، بما يتيح دمج المشاريع الصغيرة والأنشطة المحلية ضمن النسيج الحضري، ويقلل من الحواجز التي تحول دون الوصول إلى فرص العمل. كما ينبغي النظر إلى استثمارات البنية التحتية باعتبارها استثمارات في التنمية الاقتصادية بقدر ما هي استثمارات في التنمية الحضرية، لما لها من دور حيوي في تسهيل الأنشطة اليومية وتحفيز توليد الوظائف على المستوى المحلي.

غير أن تحقيق هذا التحول يتطلب منظومة حوكمة تُمكّن الإدارات المحلية من قيادة جهود التنمية الاقتصادية ضمن حدودها البلدية. فحين تمتلك البلديات القدرة على تحديد احتياجات سوق العمل المحلي، وبناء الشراكات مع القطاع الخاص، وتوجيه الاستثمارات بما يتوافق مع أولويات مجتمعاتها، تصبح المدن أكثر قدرة على تحويل بيئاتها إلى بيئات منتجة توفر فرص العمل لسكانها. كما أن توحيد الرؤى بين القيادات المحلية ومختلف الجهات المعنية يُشكّل أساسًا متينًا لبناء مدن أكثر قدرة على تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار، نسلّط الضوء، في نشرة هذا العدد من "مدننا"، على لقائنا مع سعادة عمدة مدينة طنجة السيد منير الليموري، الذي يتناول مشاريع التنمية الحضرية في مدينة طنجة التي أحدثت أثرًا ملموسًا في جودة حياة سكان المدينة، بالإضافة إلى نهج المدينة، وأولوياتها، وتدخلاتها في ربط التنمية الحضرية بتوليد فرص العمل والوظائف، ودور المنصات الصناعية، والمناطق الاقتصادية المرتبطة بالموانئ، والبنية التحتية المخصّصة للفعاليات الكبرى، والجهود المبذولة لدمج الاقتصاد غير النظامي وتعزيز الوصول الشامل إلى الفرص الاقتصادية في مختلف أنحاء المدينة.

ومن خلال "رؤى حضرية"، نستعرض مجموعة من التجارب والممارسات التي تتناول العلاقة بين المدن والإنتاجية وفرص العمل، حيث تشير السيدة ألمود ويتز، استناداً إلى إطار "مدن فاعلة" الصادر عن البنك الدولي، أن التوسع الحضري لا يضمن وحده تحقيق النتائج الاقتصادية المرجوة، وأن الخصائص المحلية هي العامل الحاسم في تفسير تفاوت أداء المدن. وتوضح السيدة جودي بيكر كيف يمكن لتنشيط المراكز التاريخية، والمواقع غير المستغلة، والمناطق متعددة الاستخدامات أن يفتح آفاقاً جديدة للاستثمار، والنشاط الاقتصادي، والتوظيف في قطاعات متعددة. أما الدكتور حيدر البغدادي فيناقش دور مشاريع تطوير المدن الناجحة في تعزيز الحياة الاقتصادية وزيادة فرص العمل المستدامة في المدينة، وأهمية الاستثمار في البنية التحتية الحضرية في توليد فرص العمل وتحسين جودة البيئة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

وعلاوة على ذلك، يتضمن هذا العدد من النشرة أربعة أدلة- أعدتها منظمات عالمية- تدعم الجهات المحلية العاملة في مجالات التوظيف والتنمية الاقتصادية، من خلال توفير منهجيات عملية لفهم أسواق العمل المحلية، واختيار السياسات المناسبة، وتصميم استراتيجيات تعزز النمو الشامل والعمل اللائق. ويأتي ذلك بهدف مساعدة المدن على توسيع الفرص الاقتصادية، وربط السكان بسوق العمل، وبناء مجتمعات أكثر إنتاجية وشمولاً وقدرة على التكيف.

وفي "حراك المدن"، نسلط الضوء على أثر الحوكمة والكفاءة المؤسسية في تحسين بيئة الأعمال وتهيئة الظروف الداعمة للتوظيف، من خلال استعراض تجارب من الرياض وصعيد مصر تؤكد أن الشفافية، وكفاءة التنسيق، والقدرات البلدية الفاعلة تمثل ركائز أساسية للنمو الاقتصادي المحلي.

كما نتناول دور أنظمة النقل العام في عمّان، والدار البيضاء، والرياض في توسيع نطاق أسواق العمل عبر تحسين الربط بين السكان والوظائف، بما يسهم في خفض أعباء التنقل وتعزيز فرص الوصول إلى العمل، خاصة للنساء وذوي الدخل المحدود، ويقوي الروابط الاقتصادية داخل المدن.

وتتطرق النشرة كذلك إلى التجديد الحضري باعتباره أداة فاعلة لتحفيز الاقتصادات المحلية، من خلال إعادة تنشيط الأحياء، والأسواق، والواجهات البحرية، وتنشيط سبل العيش المرتبطة بالمكان، وخلق فرص عمل جديدة. وتُظهر تجارب بيروت، وحلب، وطنجة أن المدن تستطيع توليد الوظائف ليس فقط عبر الاستثمارات الكبرى، بل أيضاً من خلال تنشيط أصولها الثقافية والاقتصادية المحلية وتعزيز المناطق متعددة الاستخدامات التي تحتضن الأنشطة الاقتصادية اليومية.

كما يناقش العدد أهمية المناطق الإنتاجية ودورها في إعادة تشكيل جغرافيا التوظيف الحضري، مستعرضاً تجارب مدينة الملك عبد الله الاقتصادية والدقم والعقبة التي توضح كيف يمكن للموانئ، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والمنصات اللوجستية أن تستقطب الاستثمارات وتوفر فرص العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، يستعرض "حراك المدن" نماذج من دبي، والمنامة، وورزازات، تُبرز دور الأنظمة الحضرية في دعم سلاسل التوريد المحلية، والخدمات الفنية، وتنمية المهارات، والقوى العاملة على المدى الطويل، بما يواكب متطلبات وظائف المستقبل. كما يختتم بأمثلة من سلا، وصفاقس، ومراكش-آسفي توضح كيف يمكن للمدن زيادة فرص العمل وتعزيز سبل العيش من خلال تطوير الأسواق، وتحسين البنية التحتية، وتوظيف الأدوات الرقمية، وبناء منظومات داعمة لتوظيف الشباب.

وترصد نشرة مدننا أبرز أنشطة المعهد العربي والمتمثلة في زيارة وفد المعهد العربي لإنماء المدن إلى مدريد لبحث استعدادات العاصمة الاسبانية لاستضافة منتدى حوار المدن العربية الأوروبية في يناير ٢٠٢٧، كما تستعرض أبرز مخرجات مشاركة المعهد في المنتدى الحضري العالمي الثالث عشر في باكو، بما في ذلك إطلاق "تقرير حالة المدن العربية ٢٠٢٦: الإسكان والأراضي والخدمات الأساسية ركائز التوسع الحضري المستدام"، إلى جانب الجلسات الحوارية والاجتماعات الثنائية التي عُقدت مع شركاء التنمية، والحكومات، والمؤسسات الأكاديمية.

وفي الختام، تغطي النشرة توقيع المعهد لاتفاقيتين استراتيجيتين على هامش المنتدى الحضري العالمي، دعماً لمسارات التنمية الحضرية المستدامة وتعزيز المرونة في المنطقة العربية، وذلك من خلال شراكتين مع الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية وجهة نواكشوط ضمن مشروع "التخضير التشاركي للأحياء في المدن العربية"، بالإضافة إلى لقاء سعادة مدير عام المعهد بسفير مملكة هولندا لبحث مجالات التعاون.

مقابلات

لقاء مع عمدة مدينة طنجة

السيد منير ليموري

حول فرص التنمية الاقتصادية والمساهمة في تعزيز فرص العمل المحلي

يشغل صفة رجل أعمال ويدير شركات متخصصة في صناعة الجلد، كما ساهم في هيئات مهنية وطنية وعربية. وتولى رئاسة غرفة الصناعة التقليدية بجهة طنجة تطوان الحسيمة، وانتخب عمدة لمدينة طنجة سنة ٢٠٢١. ويرأس مؤسسات وهيئات تعنى بإدارة المرافق والخدمات المحلية، إضافة إلى الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات. كما يساهم قاريًا عبر عضويته باللجنة التنفيذية لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة الإفريقية، وداعما للتعاون وتبادل الخبرات بين المدن الإفريقية.



السيد منير ليموري
رئيس مجلس الجماعة لمدينة طنجة

تلتقي هذه النشرة من مدننا مع سعادة رئيس مجلس الجماعة لمدينة طنجة السيد منير الليموري لكي يتحدث عن أبرز مبادرات التنمية الحضرية في مدينة طنجة التي أحدثت أثرًا ملموسًا في جودة حياة سكان المدينة. كما يتم تسليط الضوء على نهج المدينة، وأولوياتها، وتدخلاتها في ربط التنمية الحضرية بتوليد فرص العمل والوظائف، بما في ذلك دور المنصات الصناعية، والمناطق الاقتصادية المرتبطة بالموانئ، والبنية التحتية المخصّصة للفعاليات الكبرى، إلى جانب جهود دمج الاقتصاد غير النظامي وتعزيز الوصول الشامل إلى الفرص الاقتصادية في مختلف أنحاء المدينة.

شهدت طنجة تحولًا من مدينة تجارية ذات طابع إقليمي إلى مركز صناعي ولوجستي عالمي. في هذا السياق، كيف يحدد مجلس الجماعة دوره في دعم خلق فرص العمل، وما هي رؤيته الاستراتيجية لربط التنمية الحضرية بالتوظيف خلال السنوات الخمس المقبلة؟

شهدت مدينة طنجة خلال السنوات الماضية تحولات ديموغرافية واقتصادية جوهرية مكّنتها من أن تصبح القطب الاقتصادي الثاني في المغرب بعد مدينة الدار البيضاء. ومع ذلك، فإن التنمية الاقتصادية وتعزيز فرص العمل يظلان من الاختصاصات التي تتجاوز نطاق عمل الجماعات، باعتبارهما من مهام الجهات وفق مقتضيات القانون التنظيمي ١١١-١٤ المنظم للجهات. وفي المقابل، تظل الجماعات فاعلاً أساسياً في دعم وخلق فرص العمل بشكل غير مباشر، من خلال الأدوار التي تضطلع بها ضمن اختصاصاتها. ويتجلى ذلك في تهيئة بيئة حضرية وخدمية داعمة، وتسهيل الوصول إلى الأصول العقارية، وضمان جودة الخدمات الأساسية المحلية، وهي عوامل قد تبدو غير مباشرة، لكنها تؤدي دوراً حاسماً في استقطاب الاستثمارات، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وخلق فرص العمل.

تستقطب مدينة طنجة تدفقات متزايدة من الاستثمارات الأجنبية، مدعومة بموقعها الاستراتيجي وحيويتها الاقتصادية. كيف تسهم أنظمة ولوائح التنمية الحضرية، وبشكل خاص في قطاع العقارات، في تعزيز هذه الجاذبية الاستثمارية وترسيخ مكانة المدينة؟

كما أشرت سابقاً، فإن استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها يندرج أساساً ضمن اختصاصات مجالس الجهات. ومع ذلك، تضطلع الجماعات، استناداً إلى المادة ٨٧ من القانون التنظيمي ١١٣-١٤، بصلاحيات مباشرة تتعلق بإعداد وثائق التعمير ومراجعة تصاميم التهيئة، وهي أدوات أساسية في تهيئة البيئة الاستثمارية وتطوير البنية التحتية الداعمة للاستثمار. ويُعد تحديث وثائق التعمير وتوفير عرض عقاري منظم ومهيأ من أبرز الأساليب المتاحة للجماعة لتعزيز جاذبية المدينة للمستثمرين. وفي هذا الإطار، عملت جماعة طنجة على تسريع إجراءات منح رخص البناء وتبسيط إجراءات التعمير، بما يسهم في تقليص مدة معالجة الطلبات والاستجابة لاحتياجات المستثمرين، الأمر الذي يعزز من تنافسية المدينة ويعزز مكانتها مقارنة بباقي الأقطاب الاقتصادية المنافسة.

يدعم ميناء طنجة المتوسط حاليًا أكثر من ١٥٠٠ شركة ويوفر أكثر من ١٤٥٠٠٠ وظيفة موزعة على ست مناطق حيوية. كيف يمكن ضمان استفادة شريحة عريضة من سكان طنجة من العوائد الاقتصادية للميناء ومنصته الصناعية، بما في ذلك الشباب والنساء وسكان الأحياء البعيدة عن وسط المدينة؟

يُشكّل موضوع التوزيع العادل للمنافع الاقتصادية المرتبطة بميناء طنجة المتوسط قضية مرتبطة بجانبين أساسيين. يتمثل الجانب الأول في أن ميناء طنجة المتوسط يعد مكسباً وطنياً لجميع المواطنين المغاربة، وبالتالي فإن الاستفادة من عوائده الاقتصادية ينبغي أن تنعكس على مختلف جهات المملكة المغربية، وألا تقتصر على سكان مدينة طنجة فقط.

أما الجانب الثاني، فيتعلق بفرص العمل التي توفرها هذه المنشأة، حيث يرتبط الأمر بمبدأ الإنصاف أكثر من ارتباطه بمفهوم التوزيع العادل. فالحصول على فرص العمل يظل رهيناً بالكفاءة العلمية والتقنية والمؤهلات المهنية اللازمة، بما يضمن تسييراً وتدبيراً احترافيين لهذه المنشأة الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، تُبذل جهود مهمة في مجال تدريب وتأهيل الموارد البشرية، وهي عملية تتطلب تنسيقاً وتكاملاً بين عدد من الفاعلين، وفي مقدمتهم جهة طنجة-تطوان-الحسيمة ومؤسسات التدريب المهني. ويظل هذا المجال خارج نطاق الاختصاصات المباشرة لجماعة طنجة.

ما أبرز التحديات التي يواجهها مجلس الجماعة في تحقيق التوازن بين النمو الحضري ومتطلبات سوق العمل، وما هي التدابير المعتمدة للحد من الفوارق المكانية بين المناطق السكنية ومواقع العمل؟

فيما يتعلق بهذا الموضوع، تدرك جماعة طنجة التحديات التي يفرضها النمو الحضري المتسارع، وما يستدعيه ذلك من تحقيق توازن فعلي بين المناطق السكنية ومواقع العمل، بما يسهم في تسهيل تنقل المواطنين وربط أماكن السكن بفرص العمل. وفي هذا الإطار، جرى اعتماد مجموعة من التدابير العملية لمعالجة هذه الإشكالات والحد من آثارها.

فمن جهة، تعمل العديد من الوحدات الإنتاجية على توفير خدمات النقل الخاص لفائدة العاملات والعمال. ومن جهة أخرى، استثمرت جماعة طنجة في تطوير وتجديد وسائل النقل العام الحضري، كماً ونوعاً، بهدف توسيع نطاق التغطية ليشمل مختلف أحياء المدينة وربط المناطق السكنية بمواقع العمل بشكل أكثر فعالية.

ورغم هذه الجهود، لا تزال بعض التحديات المرتبطة بحركة السير والتنقل قائمة، خاصة ما يتعلق بالازدحام المروري في عدد من المحاور الرئيسة. ولهذا تواصل جماعة طنجة العمل على معالجة هذه التحديات من خلال توسيع عدد من الطرق والمحاور الحيوية، وتعزيز تنظيم حركة المرور عبر منظومة حديثة من الإشارات وعلامات المرور الضوئية الإلكترونية، بما يسهم في تحسين انسيابية التنقل والحد من التأخير في الوصول إلى أماكن العمل.

كيف ينظم مجلس الجماعة بمدينة طنجة شراكاته مع القطاع الخاص والشركات الصناعية، خاصة في ميناء طنجة المتوسط، من أجل مواءمة استقطاب الاستثمارات وتوفير فرص نوعية و جاذبة؟

تجدر الإشارة إلى أنه، وعلى الرغم من محدودية اختصاصات الجماعات في مجال تعزيز فرص العمل، فإن جماعة طنجة عملت على المساهمة في هذا الأمر من خلال مسارين أساسيين.

أولهما، تطوير شراكات مع عدد من مؤسسات التعاون الدولي لدعم المبادرات المرتبطة بتعزيز فرص العمل على المستوى المحلي، بما ينسجم مع الاختصاصات المخولة للجماعة.

أما المسار الثاني، فتمثل في تنظيم لقاءات تجمع بين القطاع الخاص والشباب، بهدف تحديد العرض والطلب في سوق العمل وتسهيل التواصل بين أصحاب العمل والباحثين عن فرص عمل. وقد أسهمت هذه المبادرات في تعزيز فرص التلاقي بين الشباب وسوق العمل في المدينة.



مشروع إعادة توظيف وتهيئة سوق الجملة القديم للخضار والفاكهة بطنجة وتحويله إلى فضاء جهوي للعروض والفنون
©٢٠٢٦ مدينة طنجة

يُعد مشروع تحويل ميناء طنجة القديم إلى واجهة بحرية متعددة الاستعمالات من أبرز مشاريع التحول الحضري في المنطقة. كيف يمكن أن يساهم هذا المشروع في خلق أنشطة اقتصادية جديدة وتوليد فرص عمل، وما هو الدور الذي يضطلع به مجلس الجماعة في توجيه هذا التحول وضمان تحقيق أهدافه التنموية؟

في إطار جهود التنمية الحضرية بمدينة طنجة، تم تحويل الميناء القديم إلى ميناء ترفيهي عالي الجودة، في خطوة شكلت تحولاً مهماً في الدور والوظيفة التي تؤديها هذه المنطقة داخل المدينة. وقد أفرز هذا التحول، بطبيعة الحال، فرصاً جديدة لخلق أنشطة اقتصادية ذات طابع خدمي، أسهمت في تنشيط الحركة الاقتصادية وتعزيز جاذبية المنطقة.

وفي هذا السياق، اضطلعت جماعة طنجة بدور مهم في تيسير شروط الاستثمار من خلال تسهيل إجراءات ترخيص المقاهي، والمطاعم، والأنشطة المرتبطة بالخدمات والترفيه، الأمر الذي ساهم في خلق فرص عمل جديدة ودعم النسيج الاقتصادي المحلي. ويُعد هذا المشروع نموذجاً للمشاريع التي تندرج ضمن الاختصاصات المشتركة، والتي تتطلب تنسيقاً وثيقاً بين الدولة، والقطاع الخاص، والمؤسسات العامة المعنية.

ضخت مدينة طنجة استثمارات كبيرة في البنية التحتية لبطولة كأس الأمم الإفريقية ٢٠٢٥ وكأس العالم لكرة القدم ٢٠٣٠. كيف يمكن للمدينة الاستفادة من هذه الفعاليات الكبرى في توفير فرص عمل مستدامة تمتد لما بعد مرحلة البناء، وبشكل خاص في قطاعات الخدمات والسياحة والاقتصاد الإبداعي؟

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الفعاليات الكبرى تمثل في الوقت ذاته فرصًا كبيرة وتحديات؛ فإذا لم تُدبَّر بكفاءة واحترافية، فقد تفضي إلى إنشاء بنى تحتية تفوق الاحتياجات الفعلية، أو إلى فرص عمل موسمية محدودة الأثر. ومن هنا تبرز أهمية انخراط الجماعة في حوار وتنسيق مستمرين مع مختلف الفاعلين المعنيين، بهدف تحويل هذه المنشآت الكبرى إلى مشاريع متكاملة تسهم في خدمة التنمية المحلية.



المركز الثقافي أحمد بوكماخ
©٢٠٢٦ مدينة طنجة

كما يتطلب الأمر العمل على تعزيز السياحة الرياضية على مدار السنة واستقطاب المزيد من الفعاليات الدولية، بما يضمن استدامة النشاط الاقتصادي المرتبط بهذه المنشآت ويعزز اندماجها في منظومة التنمية المحلية الشاملة.

وفي المقابل، تتيح هذه المشاريع والفعاليات الكبرى فرصاً حقيقية لتأهيل موارد بشرية متخصصة في مجالات التنظيم، والضيافة، وإدارة الفعاليات الرياضية والترفيهية، وهي من المهن الواعدة التي يتزايد الطلب عليها مستقبلاً. ومن المهم أن تستفيد الأجيال الصاعدة بمدينة طنجة من هذه الفرص عبر برامج تدريب وتأهيل هادفة تشرف عليها الجهات المختصة.

ما المؤشرات التي يعتمد عليها مجلس الجماعة في تقييم أثر برامجه للتنمية الحضرية والاقتصادية على توفير فرص العمل، وما أبرز الدروس المستخلصة من تجربة طنجة التي يمكن تبادلها مع المدن العربية الأخرى الساعية إلى تعزيز الترابط بين التنمية الحضرية وفرص العمل؟

من الصعب تحديد مؤشرات دقيقة لقياس الأثر في هذا المجال، بالنظر إلى التحولات الديموغرافية المتسارعة التي تشهدها مدينة طنجة وارتفاع معدلات النمو السكاني بها. فقد أصبحت المدينة اليوم قطباً اقتصادياً جاذباً للسكان من مختلف مناطق المغرب، وهو ما يؤدي إلى تزايد الطلب على فرص العمل بشكل مستمر عاماً بعد عام. وفي هذا السياق، فإن معالجة هذه التحديات وتقييم نتائج السياسات المعتمدة لا يمكن أن يتم خلال ولاية انتخابية واحدة، بل يتطلب رؤية طويلة المدى تعتمد على التراكم والاستمرارية في العمل، بما يسمح بقياس الأثر الحقيقي للتدخلات التنموية. ويزداد هذا التحدي تعقيداً في ظل استمرار إشكالية استنزاف الكفاءات والموارد البشرية، حيث تظل الهجرة إلى الخارج خياراً أكثر جاذبية بالنسبة لعدد من الكفاءات مقارنة بالفرص المتاحة على المستوى الوطني.



ساحة الثيران بعد ترميمها وإعادة تهيئتها
©٢٠٢٦ مدينة طنجة

رؤى حضرية

دور المدن في دفع الإنتاجية وتوفير فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



ألمود ويتز

تشغل حاليًا منصب المديرة الإقليمية للبنية التحتية في البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، ومقرها الرياض، المملكة العربية السعودية، وتغطي قطاعات النقل والطاقة، والتنمية الحضرية، والمرونة، والأراضي. انضمت إلى البنك الدولي عام ٢٠٠٧ في قطاع المياه في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومقرها جاكرتا. شغلت السيدة ويتز منذ ذلك الحين مناصب مختلفة في البنك الدولي، بما في ذلك منصب أخصائية المياه الرئيسة ومديرة النقل في كل من منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة شرق وجنوب أفريقيا، حيث كان مقر عملها في سنغافورة ونيروبي على التوالي. قبل انضمامها إلى البنك الدولي، عملت السيدة ويتز في بنك التنمية الآسيوي في مانيلا وجاكرتا، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك. وهي حاصلة على ماجستير في الاقتصاد وشهادة دراسات عليا في التنمية.

المنطقة أمام مرحلة مفصلية

تواجه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرحلة حاسمة تتطلب منها مواصلة التكيف مع التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وقد بدأت العديد من هذه الدول بالفعل اتخاذ خطوات مهمة نحو تنويع اقتصاداتها، وتوسيع قاعدة السلع والخدمات الموجهة للتصدير، إلى جانب تسريع تبني التقنيات الرقمية الحديثة.

وفي ظل هذه التحولات، تتجه أعداد متزايدة من الشباب إلى المدن بحثاً عن فرص عمل جديدة. إلا أن الوظائف المتاحة لهم غالباً ما تكون غير رسمية، ومنخفضة الأجور، وتفتقر إلى الاستقرار الوظيفي، إن وُجدت أساساً. وقد سجلت معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة مستويات قياسية، حيث يعاني واحد من كل أربعة شباب من البطالة، في حين لا تتجاوز نسبة مشاركة النساء في سوق العمل الرسمي خمس إجمالي النساء، رغم أن العديد منهن يتمتعن بمستويات تعليمية مرتفعة. وتمثل هذه الطاقات غير المستغلة مورداً بشرياً مهماً لا يمكن للمدن والشركات تجاهله إذا كانت تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وفي هذا السياق، يبرز تساؤل جوهري: هل تمتلك مدن المنطقة المقومات اللازمة لدعم هذا التحول الاقتصادي؟ فمع تزايد الاهتمام بقضايا التوظيف والتنمية الاقتصادية، أصبحت المدن في صدارة الجهود الرامية إلى خلق فرص العمل. وستحدد قدرة المدن على تحقيق نمو منتج وشامل ومستدام، حجم الفرص الاقتصادية المتاحة لملايين السكان. ويستعرض تقرير جديد صادر عن البنك الدولي بعنوان «مدن فاعلة: تحقيق إمكانات التوظيف في مدن منطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا» أداء نحو ٩٠٠٠ مدينة حول العالم، بهدف فهم أسباب تفوق بعض المدن اقتصادياً على غيرها، وتحديد السياسات التي يمكن أن تساعد المدن على أن تصبح أكثر قدرة على توليد الوظائف وتحفيز النمو.

"فمع تزايد الاهتمام بقضايا التوظيف والتنمية الاقتصادية، أصبحت المدن في صدارة الجهود الرامية إلى خلق فرص العمل."

عندما لا يكون التركز الحضري كافياً

لا شك أن جودة البنية التحتية، وتوافر المهارات، وفعالية البيئة التنظيمية، والقدرة على جذب رؤوس الأموال، تشكل جميعها عوامل أساسية في خلق المزيد من فرص العمل وتحسين جودتها. غير أن مكان حدوث هذا التحول لا يقل أهمية عن هذه العوامل. فالمدن تسهم في تعزيز الإنتاجية وخلق الوظائف من خلال جمع المواهب والأفكار والشركات والأسواق في نطاق جغرافي واحد.

ويتوقف نجاح المدن في أداء هذا الدور على خصائصها المحلية وقدرتها على إدارة مواردها وإمكاناتها بكفاءة.

وتكشف نتائج الدراسة أن نحو ٢٥٪ من الفوارق في الأداء الاقتصادي بين مدن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعود إلى عوامل محلية مرتبطة بالمدينة نفسها، وليس إلى عوامل وطنية فقط. وهذا يعني أن قدرة المدينة على تلبية احتياجات الشركات وتوفير بيئة أعمال مناسبة تمثل عاملاً حاسماً في نجاحها الاقتصادي. كما أظهر التحليل أن بعض مدن المنطقة، خصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي، تحقق مستويات أداء تقترب من أفضل المعايير العالمية أو تضاهيها. ومع ذلك، لا تزال العديد من المدن غير قادرة على الاستفادة الكاملة من المزايا التي يوفرها تجمع العمال والشركات في مكان واحد، ما يؤدي إلى إنتاجية أقل لكل عامل مقارنة بمدن أخرى مشابهة في الحجم. ويزداد هذا التحدي تعقيداً في المدن الواقعة داخل البلدان غير المستقرة.

أربعة محاور لتعزيز الوظائف والنمو

يحدد التقرير أربع أولويات أساسية يمكن أن تساعد المدن على تعزيز دورها كمحركات للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

الكثافة الإنتاجية

لا تواكب البنية التحتية في العديد من مدن المنطقة وتيرة التوسع العمراني والكثافة السكانية المتزايدة. وينتج عن ذلك ما يصفه التقرير بـ«التجمعات العقيمة»، وهي مناطق اقتصادية تبطل الفوائد المتوقعة من التركيز الحضري بسبب ضعف موثوقية الكهرباء، وقصور شبكات النقل، وضعف الاتصال الرقمي.

ولذلك، لم يعد من الممكن الاعتماد على التوسع الحضري وحده باعتباره محركاً تلقائياً لخلق فرص العمل. ويتمثل العامل الحاسم في قدرة الشركات والعمال على التنقل والتفاعل بسهولة داخل المدينة والوصول إلى الخدمات التي يحتاجونها. كما أن توفير أراضٍ مخدومة ومهيأة للشركات في مواقع استراتيجية وجاذبة، بما في ذلك المراكز التاريخية للمدن، يمثل ضرورة أساسية. فغياب هذه المقومات يحول الكثافة السكانية إلى مصدر للازدحام والضغوط بدلاً من أن تكون أداة لخلق الفرص الاقتصادية.

الربط بالأسواق

تمتلك مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فرصة مهمة لتعزيز موقعها كحلقة وصل بين أسواق الاتحاد الأوروبي وآسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك من خلال توسيع قاعدة صادراتها وتنمية القطاعات التجارية والإنتاجية المرتبطة بالأسواق الخارجية. وتستند هذه الإمكانات إلى بنية تحتية مهمة تشمل عدداً من الموانئ البحرية العميقة، من بينها ثلاثة موانئ تعد من الأفضل أداءً على مستوى العالم، إلى جانب ثلاثة مراكز جوية دولية رئيسة وشبكات واسعة للنقل البري.

ومع ذلك، فإن توفر هذه الأصول وحدها لا يكفي لاستقطاب الاستثمارات. فبالرغم من أن المدن الساحلية والحدودية غالباً ما تحقق أداءً أفضل من المدن الداخلية، إلا أن تعزيز التكامل بين جميع المدن يمكن أن يسهم في بناء منظومة حضرية أكثر ديناميكية وقدرة على المنافسة. ويتطلب ذلك تطوير مناطق اقتصادية مترابطة، وشبكات نقل أكثر تكاملاً، وأسواق إسكان وعمل تتيح حركة أكبر للأفراد والفرص بين مختلف المدن.

جاذبية الاستثمار واستقطاب المواهب

تلعب الشركات الخاصة الكبرى والشركات الأجنبية دوراً محورياً في رفع الإنتاجية وتعزيز نمو الوظائف، كما تسهم في تحقيق آثار إيجابية تمتد إلى الشركات الصغيرة والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. إلا أن عدد هذه الشركات عالية الإنتاجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يزال أقل بكثير مقارنة بمناطق أخرى ذات ظروف اقتصادية مشابهة.

ومن هنا تبرز أهمية جعل استقطاب هذه الشركات هدفاً رئيسياً للسياسات الحضرية. ويتطلب ذلك تحسين جودة الحياة في المدن بما يجعلها أكثر قدرة على جذب العمالة الماهرة والعمال ذوي الدخل المنخفض على حد سواء. وتزداد أهمية هذا التوجه في منطقة لا تزال تشهد مستويات محدودة من تنقل العمالة بين المدن.

وتشمل الإجراءات العملية في هذا المجال تحسين إدارة الحرارة الحضرية وجودة الهواء، وتوفير مساكن ميسورة التكلفة سواء للتملك أو الإيجار، إلى جانب تطوير شبكات نقل عام آمنة وكفؤة، وتوسيع خدمات رعاية الأطفال بما يسهم في رفع مشاركة المرأة في سوق العمل. كما ينبغي أن تتكامل هذه الإجراءات مع حوافز استثمارية وتجارية موجهة. ورغم أن هذه القضايا تُصنف أحياناً ضمن الجوانب الاجتماعية، فإنها في الواقع تمثل عناصر أساسية لتعزيز التنافسية الاقتصادية والإنتاجية.

شراكات أقوى بين القطاعين العام والخاص

تتطلب هذه الأولويات تطبيق بما يتناسب مع المسار الاقتصادي لكل مدينة الانتقال من نماذج التنمية المركزية التقليدية إلى نماذج أكثر تعاوناً تستفيد من خبرات القطاع الخاص وقدراته التمويلية ومعرفته باحتياجات الأسواق المحلية. ورغم استمرار المؤسسات العامة في أداء أدوارها التنظيمية والخدمية الأساسية داخل المدن، فإن النشاط الاقتصادي بطبيعته يعتمد على القطاع الخاص. ولذلك، فإن بناء شراكات أكثر قوة بين الحكومات والمستثمرين والشركات والمجتمعات المحلية سيكون عاملاً حاسماً في إطلاق الجيل القادم من فرص العمل الحضرية وتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة وشمولاً في مدن المنطقة.

لا يوجد نهج واحد يناسب جميع المدن

تواجه المدن الكبرى، مثل: القاهرة والرياض والدار البيضاء، تحديات وفرصًا حضرية تختلف عن تلك التي تواجهها المدن الصغيرة والمتوسطة. ولذلك، لن يكون من المجدي اعتماد نموذج موحد للتنمية الحضرية على مستوى المنطقة بأكملها، بل ينبغي تصميم استراتيجيات التنمية بما يتلاءم مع طبيعة كل مدينة واحتياجاتها.

وفي المدن الكبرى التي تسعى إلى تعزيز التنويع الاقتصادي، تتمثل الأولوية في معالجة الازدحام الناتج عن التوسع العمراني المتسارع، وتعزيز قدرتها على المنافسة عالميًا في جذب الكفاءات والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما المدن الأصغر، فتركز جهودها على تحسين كفاءة الخدمات، وتطوير تخصصات اقتصادية تستند إلى مواردها المحلية، مثل: السياحة والصناعات الزراعية التحويلية والتجارة، إلى جانب تعزيز الربط الرقمي للتغلب على محدودية حجمها. كما تمتلك هذه المدن فرصة للاضطلاع بدور اقتصادي أكبر متى ما توفرت لها روابط قوية مع الأسواق الوطنية والإقليمية.

نحو مزيد من فرص العمل اللائقة

تمتلك مدن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقومات واعدة. فهي تتمتع بمواقع استراتيجية تربطها بالأسواق الرئيسة، وتضم أعدادًا كبيرة من الشباب الأكثر تعليمًا، وتزخر بالموارد الثقافية، فضلًا عن نمو قطاعاتها الخاصة. وستتوقف قدرة المنطقة على توفير المزيد من فرص العمل اللائقة بشكل متزايد على قدرة مدنها على تحويل هذه المقومات إلى نمو اقتصادي منتج وشامل.

ويتمثل التحدي في توفير البيئة الملائمة والبنية التحتية والحوكمة والقوى العاملة اللازمة لتحقيق هذا الهدف. ومن المشجع أن تجارب ناجحة بدأت بالفعل بالظهور في مختلف أنحاء المنطقة. ويقدم كتاب «مدن فاعلة: تحقيق إمكانات التوظيف في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» قاعدة معرفية وخارطة طريق تساعد الدول الاستفادة من تلك التجارب وتعزيز دور المدن بوصفها محركات للوظائف والفرص.

التجديد الحضري بوابة للنمو والتوظيف في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



جودي بيكر

أكاديمية ومستشارة دولية تشغل حاليًا منصبًا أكاديميًا في جامعة جورج تاون، وتقدم المشورة لعدد من المنظمات الدولية، من بينها مجموعة البنك الدولي، وتحالف المدن، وبرنامج أمريكا اللاتينية والكاريبي التابع لمعهد لينكولن لسياسات الأراضي. وعلى مدى ٣٣ عامًا من العمل في مجموعة البنك الدولي، تولّت السيدة جودي مجموعة من المناصب القيادية البارزة، شملت منصب الرئيس العالمي للتنمية الحضرية وكبير الاقتصاديين. وأسهمت خلال مسيرتها المهنية في تطوير السياسات، وإجراء البحوث، وإدارة المشاريع في أكثر من ٣٠ دولة، مع تركيز خاص على قضايا التنمية الحضرية المستدامة، والإسكان المُيسّر، والحوكمة، والتنمية الاقتصادية. كما ألّفت ستة كتب، إلى جانب العديد من التقارير الوطنية والإقليمية الصادرة عن البنك الدولي. كما ساهمت بالمشاركة كمتحدثةً مدعوة في العديد من المحافل الدولية، بالإضافة إلى إسهاماتها المهنية من خلال عملها كمرشدة ضمن برنامج الإرشاد التابع لمنتدى المدن.

تمثل المدن محركًا رئيسًا للنمو الاقتصادي ومصدرًا لتوفير فرص العمل، إذ تستقطب أعدادًا كبيرة من السكان الباحثين عن فرص أفضل ومستويات معيشة أعلى وآفاق جديدة. كما أن الكثافة السكانية التي تجمع الأفراد والشركات في مكان واحد تخلق بيئة مواتية للتفاعل والإنتاجية والابتكار، وتساعد على خفض التكاليف وتعزيز النشاط الاقتصادي. وتؤكد المؤشرات العالمية هذه الحقيقة، حيث تسهم المدن في إنتاج ما يزيد عن ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ومع ذلك، فإن وجود المدن وحده لا يضمن توفير وظائف جيدة. فغياب سياسات التنمية الاقتصادية المحلية، والتخطيط الحضري المتكامل، والحوكمة المحلية الفاعلة، قد يحول التوسع الحضري إلى مصدر للازدحام واتساع الاقتصاد غير الرسمي ونقص المساكن وتفاقم عدم المساواة وارتفاع معدلات البطالة، خصوصًا بين الشباب. ولذلك، فإن تحفيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل يتطلب سياسات ولوائح تدعم بيئة الأعمال وتستقطب القطاع الخاص، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية العامة، وشبكات النقل، والخدمات الأساسية، والمساحات العامة، وتنمية رأس المال البشري.

وبعيدًا عن التركيز على المشاريع العمرانية الجديدة واسعة النطاق، والمناطق الصناعية، والمشروعات الكبرى، يبرز التجديد الحضري كأحد المسارات الواعدة أمام مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالمراكز الحضرية المتراجعة، والمواقع الصناعية المهجورة، والأراضي غير المستغلة تمثل أصولًا معطلة وفرصًا اقتصادية مهدرة، بل قد تتحول إلى عبء على اقتصاد المدينة. وفي المقابل، يمكن للاستثمار في تجديد هذه المناطق أن يفتح آفاقًا جديدة للنمو من خلال جذب استثمارات القطاع الخاص، واستحداث مساحات جديدة للسكن والعمل، وخلق فرص وظيفية في المناطق المهملة، بما يدعم الشركات المحلية ويحفز مزيدًا من التنمية الاقتصادية.

كما يؤدي التجديد الحضري دورًا مهمًا في إنشاء مناطق الابتكار، ومراكز الأعمال، والأحياء متعددة الاستخدامات، والبيئات الداعمة للشركات الناشئة. ويمكن أن يسهم إحياء المراكز التاريخية للمدن في تحويلها إلى وجهات ثقافية وتراثية نشطة، بما ينعكس مباشرة على تنشيط قطاع السياحة وزيادة الطلب على الوظائف المرتبطة به.

وتبرز عدة تجارب عالمية ناجحة تؤكد حجم الإمكانات التي يتيحها هذا النهج.

ففي لندن، حوّل مشروع (تطوير محطة باترسي للطاقة) موقعًا صناعيًا سابقًا يمتد على مساحة ٤٢ فدانًا على ضفاف نهر التايمز إلى حي متعدد الاستخدامات نابض بالحياة، مما وفر فرص عمل في قطاعات التجزئة، والضيافة، والترفيه، والمكاتب. كما أُنشئت أكاديمية باترسي للمهارات والتوظيف بهدف مساعدة السكان المحليين والباحثين عن عمل في الوصول إلى فرص وظيفية مناسبة.

> "يعد التجديد الحضري من الأدوات المهمة لتعزيز فرص العمل في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لما يوفره من منافع اقتصادية واجتماعية متعددة"

وفي نيويورك، نجح مشروع (هاي لاين) في تحويل خط سكة حديد تاريخي مهجور إلى متنزه مرتفع وممر أخضر يستقطب ملايين الزوار سنويًا. وأسهم المشروع في تحفيز استثمارات عقارية خاصة بمليارات الدولارات في المناطق المجاورة، كما دعم نمو قطاعات الضيافة والتجزئة والثقافة والوظائف المكتبية في الأحياء المحيطة.

أما في سيول، فقد أعاد مشروع تأهيل (تشيونغ غيتشون) إحياء مجرى مائي تاريخي كان مدفونًا تحت طريق سريع مرتفع لعقود طويلة، ليصبح مساحة عامة مخصصة للمشاة، ومركزًا ثقافيًا، ونظامًا متطورًا للتحكم في الفيضانات. وأصبح المشروع اليوم أحد أبرز المعالم السياحية في المدينة، كما ساهم في زيادة عدد الشركات العاملة في المنطقة بنسبة ٣,٥٪، وهي نسبة تعادل ضعف الزيادة المسجلة في بقية مناطق وسط سيول.

وقد انعكست هذه المشاريع على سوق العمل بصورة مباشرة وغير مباشرة. ففي البداية وفرت فرص عمل خلال مراحل البناء، وفي شبكات التوريد والخدمات المرتبطة بالمشروعات، ثم واصلت دعم التوظيف من خلال تنشيط قطاعات السياحة، والإسكان، والتجزئة، والمكاتب، والمساحات التجارية. كما أن التعاون مع الجامعات يمكن أن يسهم في توفير وظائف طويلة الأجل عبر تأهيل العمالة الماهرة، وجذب تمويل البحوث، ودعم الشركات الناشئة، وتعزيز الابتكار. وإضافة إلى ذلك، يمكن للإيرادات الضريبية الناجمة عن النشاط الاقتصادي الجديد أن تساعد في تمويل احتياجات التنمية الحضرية في مختلف أنحاء المدينة، بما يخلق دورة مستدامة من النمو وفرص العمل.

وقد بدأت مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالفعل في تطوير نماذجها الخاصة في هذا المجال. فقد ربطت مشاريع مثل: مشروع الدرعية في السعودية، ومسار اللؤلؤ في البحرين، ومشيرب قلب الدوحة في قطر، بين التجديد الحضري والتنويع الاقتصادي وتعزيز الهُوّية الثقافية وتنمية القوى العاملة، بهدف دعم توفير فرص العمل.

ويستهدف مشروع الدرعية وحده توفير نحو ١٨٠ ألف وظيفة جديدة. كما أُطلق برنامج للتوظيف بالتعاون مع الجامعات والبرامج الوطنية لاستهداف الطلاب والخريجين الجدد، بما يساعد على سد النقص في المهارات وتطوير كوادر وطنية مؤهلة للعمل في المشاريع السياحية الجاري تطويرها.

ويُعد التجديد الحضري من الأدوات المهمة لتعزيز فرص العمل في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لما يوفره من منافع اقتصادية واجتماعية متعددة. فعندما يُبنى على أسس ترتكز إلى التراث الثقافي، والتطوير متعدد الاستخدامات، والتنويع الاقتصادي، فإنه يتيح فرصًا وظيفية في طيف واسع من القطاعات. كما تمتد آثاره الإيجابية إلى شركات البناء المحلية، والحرفيين، وبرامج التدريب في قطاع الضيافة، والمؤسسات الثقافية، بما يجعل الأحياء المجددة مراكز اقتصادية فاعلة داخل المدن.

غير أن تحقيق هذه النتائج يتطلب تخطيطًا دقيقًا يشارك فيه مختلف أصحاب المصلحة. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان تنفيذ مشاريع التجديد الحضري بطريقة تحافظ على هوية الأحياء وتمنع تهجير السكان وتكفل وصول الجميع إلى الخدمات والبنية التحتية بصورة عادلة، بحيث تعود ثمار التنمية الاقتصادية على المجتمعات المحلية القائمة، وليس على الوافدين الجدد فقط.

شارع الرشيد: حين تصنع المدينة وظائفها



الدكتور حيدر البغدادي

أكاديمي واستشاري إنشائي عراقي متخصص في الهندسة المدنية والإنشائية، وهو حاصل على درجات البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه من جامعة بغداد، ويعمل أستاذاً للهندسة المدنية بكلية الهندسة منذ عام ٢٠٠٢. وقد شغل البغدادي عدداً من المناصب الأكاديمية والإدارية، من أبرزها رئاسة قسم الهندسة المدنية بالوكالة ومقرراً القسم، ويمتلك خبرة واسعة في تصميم، وتدقيق، وتحليل المنشآت الخرسانية والفولاذية، والإشراف على مشاريع البنية التحتية والمنشآت الكبرى في العراق. وبالإضافة إلى ذلك، عمل البغدادي مستشاراً وخبيراً إنشائياً في العديد من المشاريع الوطنية والدولية، وهو عضو في عدد من الجمعيات المهنية الهندسية، منها نقابة المهندسين العراقية والجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين.

لا تُقاس مشاريع تطوير المدن الناجحة بما تضيفه من أرصفة، وإنارة، وتبليط، وواجهات محسّنة فحسب، بل بما تستطيع أن تخلقه من حياة اقتصادية وفرص عمل مستدامة داخل المدينة. فالمدينة ليست كتلة عمرانية جامدة، وإنما منظومة إنتاج، وتبادل، وخدمات، وثقافة. ومن هنا، فإن الاستثمار في البنية التحتية الحضرية يمكن أن يكون مدخلاً مهماً لتوليد فرص العمل، إذا تم التعامل معه بوصفه مشروعاً اقتصادياً واجتماعياً، لا مجرد مشروع إنشائي.

يمثل شارع الرشيد في بغداد أحد أبرز الأمثلة على هذا النوع من التدخل الحضري. فقد أُنشئ الشارع عام ١٩١٠ في عهد الوالي العثماني خليل باشا، ثم أُطلق عليه اسم شارع الرشيد عام ١٩٣٦، ليصبح لاحقاً أحد أهم الشوارع التجارية والثقافية في بغداد. وعلى امتداد تاريخه، لم يكن الشارع ممراً للنقل فقط، بل كان فضاءً حضرياً يضم الأسواق، والمحال، والمقاهي، والمباني التراثية، والحياة الاجتماعية والثقافية في قلب المدينة.

ولقد عانى شارع الرشيد، كما عانت مراكز تاريخية كثيرة في المدن العربية، من تدهور عمراني وتراجع اقتصادي نتيجة الإهمال، وضعف الصيانة، وفقدان بعض المباني لقيمتها الوظيفية، وتراجع جودة الفضاء العام. لذلك فإن تأهيل الجزء المحصور بين ساحة الميدان وساحة الرصافي لا يمثل تحسيناً عمرانياً لمقطع من الشارع فحسب، بل محاولة لإعادة تشغيل قلب حضري يمتلك ذاكرة اقتصادية وثقافية عميقة.

وتقوم الرؤية العامة للمشروع على اعتبار شارع الرشيد محوراً لإحياء ذاكرة المكان وتعزيز الصورة الذهنية لبغداد التاريخية، مع تحويله إلى فضاء حضري أكثر ملاءمةً للمشاة، وقادر على استعادة العلاقة بين السكان والشارع، وبين التراث والاقتصاد المحلي. ولا تنحصر هذه الرؤية في ترميم المباني أو تجميل الواجهات، بل تسعى إلى تنشيط النسيج العمراني والاجتماعي والاقتصادي المحيط بالشارع.

وضمن هذا الإطار، شمل مشروع تأهيل شارع الرشيد حزمة متكاملة من الأعمال العمرانية، والإنشائية، والخدمية. فقد تم تأهيل عشرات المباني، تضمنت مبانٍ ذات قيمة تراثية عالية وأخرى متوسطة، إضافة إلى مبانٍ غير مصنفة تراثياً. كما تم تأهيل مبنى مقهى الزهاوي بالكامل من الداخل والخارج، لما يمثله من قيمة معمارية وثقافية في ذاكرة بغداد. وعلى المستوى الإنشائي، تمت معالجة وتأهيل مئات الأعمدة الإنشائية باستخدام تقنيات متعددة اختيرت وفقاً لحالة كل عنصر، وهو ما يعكس أهمية التعامل مع المباني القديمة من خلال تقييم فني دقيق، لا من خلال حلول موحدة.

ولم تقتصر الأعمال على الواجهات أو العناصر الظاهرة، بل شملت تطوير البنية التحتية والخدمات. فقد استخدمت كميات كبيرة من الخرسانة في بحر الشارع والأروقة، مع تنفيذ مئات الأمتار الطولية من السواقي وأنابيب الصرف الصحي، إضافة إلى إنشاء عدد من المشبكات المطرية وربطها بفتحات التفتيش الرئيسة. كما تم تبليط مساحات واسعة من بحر الشارع والأروقة بحجر البازلت، فضلاً عن تركيب مئات اللوحات الإعلانية وتنظيم عناصر المشهد الحضري.

> "حين تُصمَّم مشاريع التأهيل على أساس الربط بين التراث، والبنية التحتية، والخدمات، والاستثمار المحلي، فإنها تصبح أكثر من مشاريع عمرانية؛ تصبح أدوات لتوليد فرص العمل وتعزيز هوية المدينة"

ولا ينبغي قراءة هذه الأعمال بوصفها كميات إنشائية فقط، بل كمؤشرات على حجم سلسلة العمل التي يمكن أن يطلقها مشروع حضري واحد. فمرحلة التنفيذ تفتح المجال أمام فرص عمل مباشرة في التصميم، والمسح، والفحوصات، والإشراف، والأعمال الإنشائية، والتبليط، والصرف، والإنارة، والواجهات، والحدادة، والنجارة، والسيطرة النوعية، وإدارة الموقع. كما تولد فرصاً غير مباشرة في توريد المواد، والنقل، وتصنيع العناصر، وتجهيز الحجر، والمعدات، والخدمات اللوجستية.

لكن لا تكمن القيمة الأكبر لمثل هذه المشاريع في فرص العمل المؤقتة أثناء التنفيذ فقط، بل في قدرتها على خلق فرص مستدامة بعد التشغيل. فعندما يتحسن الشارع، وتنتظم الواجهات، وترتفع جودة الأرصفة، والخدمات، والسلامة، يصبح المكان أكثر قدرةً على جذب الزوار، والمشاة، والأنشطة التجارية. وهذا يمكن أن ينعكس على عودة محلات البيع، وتنشيط المقاهي والمطاعم، ودعم الحِرف والخدمات الصغيرة، وتحفيز الاستثمار في المباني القديمة، وخلق وظائف في الصيانة، والنظافة، والأمن، والإدارة، والسياحة المحلية، والفعاليات الثقافية.

وتشير استطلاعات ميدانية عامة إلى هذا الاتجاه؛ إذ تعكس آراء أصحاب المحلات، والمرتادين، والسكان تحسناً في جاذبية المنطقة، ومؤشرات إيجابية في مستوى الرضا العام، وتوقعاً بزيادة النشاط التجاري وساعات التشغيل، فضلاً عن تنامي الاهتمام بالأنشطة الثقافية والسياحية والخدمية. غير أن هذه المؤشرات تؤكد أيضاً أن التأهيل العمراني يحتاج إلى إدارة وتشغيل مستمرين حتى يتحول إلى فرص عمل مستدامة.

من هنا، يمكن أن تقدم تجربة شارع الرشيد مؤشراً مهماً للمدن العربية: المراكز التاريخية لا تحتاج إلى ترميم مادي فقط، بل إلى إعادة إدماجها في الاقتصاد الحضري المعاصر. فليس كل مشروع بنية تحتية يؤدي بالضرورة إلى اقتصاد نشط؛ فالفرق الحقيقي يكمن في ما بعد التنفيذ: كيف يُدار المكان؟ كيف تُنظم الأنشطة؟ كيف تُصان البنية التحتية؟ وكيف تُربط مشاريع التأهيل بسياسات تشغيل محلية تدعم الأعمال الصغيرة وتعيد الثقة بالمنطقة؟

وحين تُصمَّم مشاريع التأهيل على أساس الربط بين التراث، والبنية التحتية، والخدمات، والاستثمار المحلي، فإنها تصبح أكثر من مشاريع عمرانية؛ تصبح أدوات لتوفير فرص العمل وتعزيز هوية المدينة. ومن هنا، فإن تطوير شارع تاريخي مثل شارع الرشيد يوضح أن المدينة يمكن أن تُسهم في خلق الوظائف حين تتحول مشاريعها من أعمال إنشائية منفصلة إلى رؤية متكاملة لتشغيل المكان، والناس، والاقتصاد.

الأدلة الإرشادية لتوفير الوظائف والفرص الاقتصادية بالمدن

يُعدّ توفير فرص عمل منتجة، وشاملة، ومستدامة من أبرز التحديات الحضرية التي تواجه المدن العربية. فمع التوسع الحضري والتنمية الاقتصادية، تتعمّق الفجوة بين المناطق السكنية ومواقع العمل، وتتصاعد معدلات بطالة الشباب، في ظل استمرار تدنّي مشاركة المرأة في سوق العمل. كما يتسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي، وتتزايد حدة تفاوت الفرص الاقتصادية، مما يؤدي إلى تفاقم الفوارق الحضرية. وفي مواجهة هذه التحديات المتنامية، تبرز أهمية تمكين البلديات والجهات الفاعلة المحلية بالأدوات، والموارد، والآليات العملية اللازمة لتطوير استجابات أكثر شمولاً وفاعلية. ويتطلب ذلك تعزيز استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية، وتحسين مواءمة المهارات مع احتياجات سوق العمل، ودمج العاملين في القطاع غير النظامي والفئات المحدودة الدخل ضمن عمليات التخطيط، بالإضافة إلى تهيئة بيئات استثمارية محفزة تدعم النمو الاقتصادي المحلي وتسهم في توفير فرص عمل لائقة ومستدامة تضمن مشاركة الجميع في مسارات التنمية والازدهار.

وانطلاقًا من أهمية تبادل المعرفة وتعزيز الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال، يستعرض هذا العدد من نشرة "مدننا" مجموعة مختارة من الأدلة الإرشادية التي أعدّتها منظمات دولية متخصصة، تتناول الأبعاد المختلفة للعلاقة بين المدن وفرص العمل. وتهدف هذه الموارد إلى دعم البلديات والجهات المحلية في فهم تحديات التوظيف على المستوى المحلي، وتطوير استراتيجيات فعّالة لتعزيز خلق فرص العمل، وتنفيذ تدخلات متكاملة تربط بين التخطيط الحضري، والتنقل، وتطوير المهارات والحوكمة المحلية. كما تسهم في توسيع فرص الوصول إلى الأنشطة الاقتصادية المنتجة والشاملة، بما يضمن استفادة مختلف فئات سكان المدن من الفرص المتاحة، ويعزز مسارات التنمية الحضرية المستدامة.

١

الدليل ١:
تقرير المدن التنافسية من أجل الوظائف والنمو

٢

الدليل ٢:
برنامج تنمية الاقتصاد المحلي والتوظيف (LEED)

٣

الدليل ٣:
النمو الشامل للمدن: دليل تحليل التحديات وفرص التنمية الاقتصادية

٤

الدليل ٤:
دليل تعزيز التوظيف الشامل والمنتج والعمل اللائق للجميع

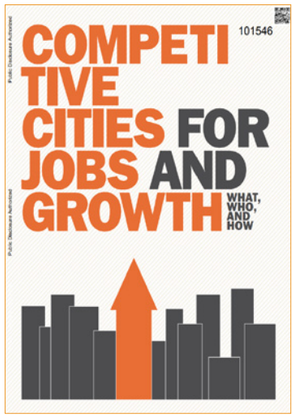

مجموعة البنك الدولي, ©٢٠١٥

https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/902411467990995484/il

https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/bac7fb89-875c-5f66-8df1-9037a6b83b6a/content

worldbank.org/curated/.https://documents1.worldbank.org/curated/en/769741468185642990/pdf/101714-REPLACEMENT.pdf

دليل ١:
تقرير المدن التنافسية من أجل الوظائف والنمو

يُعد تقرير "المدن التنافسية من أجل الوظائف والنمو" مرجعًا تحليليًا يدعم قادة المدن في فهم العوامل المحركة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ويقوم التقرير على تحليل مقارن شمل ٧٥٠ مدينة، إضافة إلى ست دراسات حالة لمدن تمكنت من تحقيق أداء اقتصادي يفوق المعدلات الوطنية، وهي: بوكارامانغا، وكويمباتور، وكيغالي، وغازي عنتاب، وتشانغشا، وطنجة. ويحظى هذا التقرير بأهمية خاصة لكونه يترجم الأدلة والبيانات إلى أدوات وتوجيهات يمكن تطبيقها في المدن الثانوية والمتوسطة، مما يساعد الإدارات المحلية على تعزيز تنافسيتها. وقد صُممت أدوات التقرير لتكون سهلة الاستخدام من قبل قادة المدن، بحيث تمكنهم من تحديد أولويات التدخل استنادًا إلى ثلاثة أسئلة محورية على النحو التالي:

أولًا: ما المجالات التي ينبغي العمل عليها؟ يحدد التقرير أربع مجموعات رئيسة تشمل: المؤسسات والأطر التنظيمية، والبنية التحتية وإدارة الأراضي، والمهارات والابتكار، الدعم المالي والمؤسسي.

ثانيًا: مع من ينبغي العمل؟ يستعرض التقرير أداة تحليلية تُعرف باسم خرائط "قطاعات المدن"، وهي تساعد على تحديد الجهات الفاعلة التي تمتلك أدوات التأثير، ومواطن الضعف في التنسيق، وتوضح مجالات القدرة على التأثير المباشر والتنسيق بين الجهات المعنية لتنفيذ الإجراءات.

ثالثًا: كيف يمكن تنفيذ التدخلات بفعالية؟ يتناول التقرير الدروس المتعلقة بالاستراتيجيات، والميزانيات، والتحالفات والشراكات الفاعلة، وتعزيز القدرات التنفيذية.

وتتضمن دراسات الحالة الست بيانات وتحليلات قطاعية وخرائط مؤسسية، توفر أدوات عملية لفهم ديناميكيات التنمية الاقتصادية. كما تمثل مدينتا غازي عنتاب وطنجة نموذجين مقارنين ذوي صلة مباشرة بالمدن العربية.

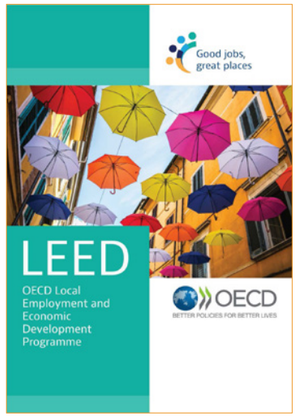

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD), ©٢٠٢٣

https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/about/programmes/cfe/local-employment-and-economic-development/LEED-Brochure.pdf

دليل ٢:
برنامج تنمية الاقتصاد المحلي والتوظيف (LEED)

يقدّم هذا البرنامج التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دليلاً إرشاديًا يهدف إلى دعم المدن في فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية. ويركّز البرنامج على تطوير حلول محلية تستجيب لأسواق العمل، وطرق وصول السكان إلى الوظائف.

ويسلط البرنامج الضوء على دور المدن في تعزيز الوظائف وتحقيق النمو، كما يقدّم دليلًا يساعد الحكومات على الاستجابة على نحوٍ يتلاءم مع أسواق العمل ويدعم تصميم سياسات محلية تسهم في خلق وظائف لائقة.

ويبرز البرنامج العلاقة بين التنمية الحضرية ومخرجات التوظيف ودور المدن في أداء دور محوري في خلق فرص العمل. كما يسلّط الضوء على أهمية توجيه استعمالات الأراضي نحو الأنشطة الإنتاجية، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الوصول إلى فرص العمل، ومواءمة برامج تنمية المهارات مع احتياجات سوق العمل. ويؤكد كذلك على ضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك البلديات، وقطاعات التنمية الاقتصادية، وغيرها لضمان تحول سياسات التوظيف من مبادرات متفرقة إلى برامج قابلة للتنفيذ.

وعلى المستوى العملي، صُمّم البرنامج كأداة داعمة لصنّاع القرار، تجمع بين الأُطر والسياسات العامة، والإرشادات التنفيذية، والدروس المستفادة. ويتيح هذا النهج تحليل تحديات أسواق العمل المحلية وفهم أبعادها المكانية، وتحديد أولويات التدخل لخلق فرص عمل أكثر شمولًا، وبناء شراكات وآليات تنفيذ تسهم لتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية مستدامة بمرور الوقت.

حراك المدن

دليل ٣:

النمو الشامل للمدن: دليل تحليل التحديات وفرص التنمية الاقتصادية

يوفّر هذا الدليل، الذي طوّرته مبادرة بلومبيرغ-هارفارد لقيادة المدن، إطارًا عمليًا يساعد قادة المدن وموظفي البلديات على تحويل أهداف النمو الاقتصادي الشامل إلى إجراءات قابلة للتنفيذ تستند إلى البيانات والأدلة. وبدلًا من تقديم نموذج موحّد يصلح لجميع المدن، يتيح الدليل لكل مدينة تقييم واقعها الاقتصادي والاجتماعي وتطوير استراتيجيات تتناسب مع أولوياتها واحتياجاتها المحلية.

ويعتمد الدليل على «إطار الأبعاد الخمس» بوصفه أداة تحليل مدى شمولية الاقتصاد المحلي، من خلال تقييم خمسة أبعاد مترابطة: اقتصاد مشترك يضمن توزيع الفرص بين مختلف الفئات السكانية، واقتصاد متاح يسهّل الوصول إلى رأس المال والبنية التحتية، واقتصاد مؤهَّل يربط مهارات القوى العاملة باحتياجات سوق العمل، واقتصاد ديناميكي يعزز ريادة الأعمال والمشاركة الاقتصادية الواسعة، واقتصاد مترابط يقوم على التعاون بين الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية. وتشكّل هذه الأبعاد مجتمعة إطارًا تحليليًا متكاملًا يساعد المدن على تحديد نقاط القوة ومواطن التحدي وتوجيه التدخلات التنموية بصورة أكثر فاعلية.

كما يقدّم الدليل للممارسين منهجية عملية تمر بثلاث مراحل مترابطة، وهي؛ مرحلة التقييم الذاتي للجاهزية المؤسسية، تليها مرحلة التشخيص القائم على البيانات من خلال مجموعة من المؤشرات والأسئلة التحليلية المرتبطة بالعدسات الخمس، ثم مرحلة تحديد الأهداف والأولويات وصياغة الحلول وربطها بأهداف التنمية ومتابعة التقدم من خلال لوحات بيانات واضحة. ومن خلال هذا النهج، يمكّن الدليل المدن من الانتقال من فهم التحديات وتشخيصها إلى تنفيذ إجراءات ملموسة قابلة للقياس تسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولًا واستدامة.

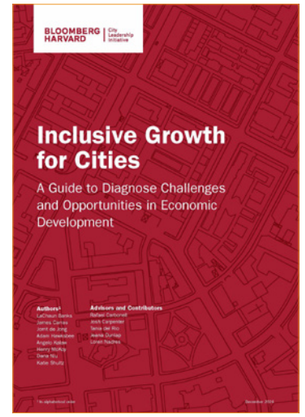

مبادرة بلومبرغ للقيادة الحضرية في المدن (BHCLI)، ©٢٠٢٤

https://cityleadership.harvard.edu/wp-content/bhcli-inclusive-growth-for-/01/2025/uploads cities-guide.pdf

دليل ٤:

دليل تعزيز التوظيف الشامل والمنتج والعمل اللائق للجميع

يقوم هذا الدليل العملي، المُصمم بأسلوب الوحدات المتعددة، على خبرات ميدانية تراكمت عبر عقود لمعالجة أحد أبرز التحديات التي تواجه المدن في الدول النامية: فالنمو الاقتصادي الحضري لا يقود بالضرورة إلى خلق فرص عمل أكثر أو أفضل ما لم تُصمَّم تدخلات مستهدفة وموجّهة لتحقيق ذلك.

وينقسم الدليل إلى ثلاثة محاور رئيسة. يقدّم المحور الأول الأساس التحليلي من خلال استعراض مشكلة حجم البطالة والعمل الجزئي غير الكافي، وآليات عمل أسواق العمل في المناطق الحضرية، والعلاقة بين النمو الاقتصادي، والتوظيف، والحد من الفقر. أما المحور الثاني فيركّز على الجوانب التطبيقية، متناولًا تحليل أسواق العمل، وتصميم استراتيجيات متكاملة لتعزيز التوظيف، وتنمية القطاع الخاص لخلق الوظائف، إضافة إلى برامج الأشغال العامة ودور مراكز التدريب وتنمية المهارات. فيما يسلّط المحور الثالث الضوء على قضايا شاملة ترتبط مباشرة بواقع المدن العربية، مثل: التوظيف غير النظامي، وبطالة الشباب، وعدم المساواة بين الجنسين في أسواق العمل، والهجرة، والوظائف الخضراء، والتوظيف البيئات غير المستقرة وذات الدخل المحدود.

ويتميز الدليل بمرونته العملية، إذ صُممت كل وحدة من وحداته لتكون مستقلة وقابلة للاستخدام بشكل منفصل، بما يتيح للعاملين في الإدارات المحلية، ومخططي المدن، وصنّاع السياسات، الوصول إلى الموضوعات الأكثر ارتباطًا باحتياجاتهم وتحدياتهم العملية. كما أن الجمع بين الأدوات التحليلية القابلة للتكيّف، والخبرات والدروس المستفادة من التجارب التطبيقية، يجعل من هذا الدليل مرجعًا عمليًا متكاملًا لدعم تصميم وتنفيذ استراتيجيات توظيف محلية قادرة على الاستجابة لتعقيدات أسواق العمل الحضرية وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة في المدن العربية.

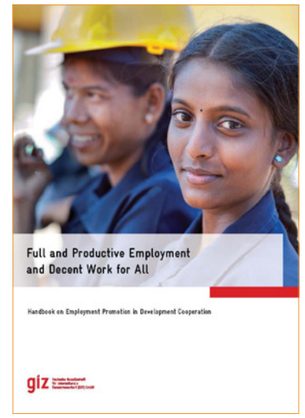

وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الاتحادية الألمانية، ©٢٠١٦

https://www.bmz-digital.global/wp-content/Handbook-on-Employment-/08/2022/uploads Promotion-in-Development-Cooperation.pdf

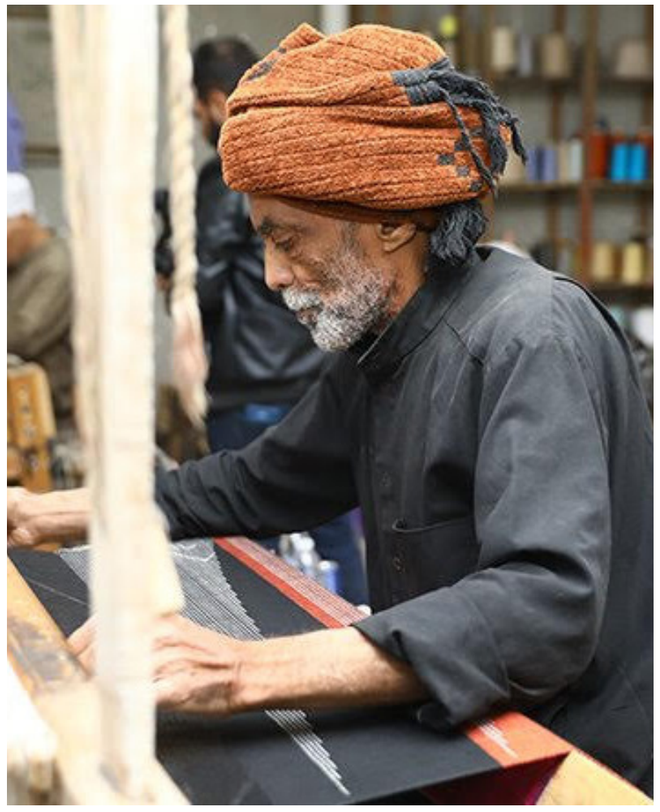

تمكين صعيد مصر: دعم رواد الأعمال وخلق فرص عمل، قنا، مصر
© ٢٠٢٥ مجموعة البنك الدولي

دروس من الرياض وقنا

جودة بيئة الأعمال والحوكمة المحلية في المدن

لا تتحدد بيئة الأعمال في المدن من خلال الأنظمة الوطنية وحدها، بل تتشكل أيضًا بمدى كفاءة المؤسسات المحلية في إدارة الأراضي، والبنية التحتية، والتراخيص، والخدمات الأساسية. فعندما تتسم هذه الوظائف بالتشتت وضعف التنسيق، تواجه الشركات تأخيرات متكررة، وحالة من عدم اليقين، وارتفاعًا في تكاليف التشغيل. أما عندما تُدار بكفاءة وفاعلية، فإنها تهيئ بيئة أكثر استقرارًا للاستثمار والتطوير وخلق فرص العمل. وتقدم كل من الرياض في السعودية وقنا في مصر نموذجين بارزين يوضحان كيف يمكن للحوكمة المحلية أن تؤثر بشكل مباشر في هذه البيئة، سواء من خلال تعزيز التنسيق في تنفيذ مشاريع البنية التحتية أو عبر تطوير أنظمة حكومية محلية أكثر قدرة على تقديم الخدمات وإشراك القطاع الخاص.

وقد فرض النمو المتسارع الذي تشهده مدينة الرياض ضغوطًا متزايدة على آليات التنظيم والتنسيق بين الجهات الخدمية المختلفة، بما فيها قطاعات المياه والصرف الصحي، والطاقة، والاتصالات، والطرق، إلى جانب المطورين والمقاولين العاملين في المدينة. ويؤثر غياب التنسيق الفاعل بين هذه الجهات على تكاليف تنفيذ المشاريع وجودة الحياة الحضرية، كما يحد من القدرة على التنبؤ التي تحتاجها الشركات لاتخاذ قراراتها المتعلقة بالاستثمار والتخطيط. واستجابةً لهذه التحديات، أُسس مركز مشاريع البنية التحتية بالرياض برئاسة سمو أمين منطقة الرياض، بهدف تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، وتوفير قنوات تواصل أكثر وضوحًا مع المطورين، والمقاولين، ومقدمي الخدمات، إضافة إلى سكان المدينة. ويعد هذا المركز بمثابة منصة موحدة لتنسيق أعمال البنية التحتية على مستوى المدينة، مما يسهم في تحسين التخطيط، والتنفيذ، وتسلسل الأعمال والتواصل بشأنها.

وقد ساعد هذا النهج في إيجاد بيئة عمل أكثر تكاملًا لتنفيذ مشاريع البنية التحتية في الرياض، من خلال توحيد المعايير، وتعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة، وتحسين عمليات الرصد والمتابعة، وتطوير آليات التواصل مع السكان. كما تدعم الأنظمة المعتمدة على نظم المعلومات الجغرافية تحديد أعمال المشاريع، ورصد التناقضات المحتملة، وتنظيم التخطيط والتنفيذ بصورة أكثر كفاءة، في حين أسهمت الأدلة الإرشادية وقنوات التواصل المخصصة للسكان في تعزيز الشفافية وتوضيح المتطلبات للشركات والمقيمين. وخلال عام ٢٠٢٥، تعامل المركز مع أكثر من ١٩٥ ألف طلب ترخيص، ونفذ ما يزيد على ٢٩٠ ألف زيارة إشرافية لمتابعة المشاريع أثناء التنفيذ. كما أشارت الجهات المعنية إلى انخفاض متوسط مدة تنفيذ الأعمال من ٣٤ يومًا إلى ٢٦ يومًا خلال عام ٢٠٢٥، على الرغم من الزيادة الكبيرة في حجم المشاريع، ويُعزى هذا الأمر بدرجة كبيرة إلى تحسن مستويات التنسيق بين الشركاء والجهات المعنية.

ومن زاوية مختلفة، يقدم برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر، الذي تتمحور أنشطته حول مدينة قنا، نموذجًا آخر لتحسين بيئة الأعمال، حيث لا تتمثل التحديات الرئيسة في تنسيق شبكات البنية التحتية الكبرى، بقدر ما ترتبط بقدرة الحكومة المحلية على تقديم خدمات موثوقة للشركات، وإصدار التراخيص بكفاءة، وتوجيه الاستثمارات بما يتوافق مع الاحتياجات الاقتصادية المحلية. وبالنسبة للقطاع الخاص، تُعد هذه الجوانب الإدارية عاملًا حاسمًا في تحديد سهولة تأسيس الأعمال، وتوسيعها، واستمرارها. ومن هذا المنطلق، يسعى البرنامج إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تمكين الشركات من النمو، بالتوازي مع رفع كفاءة الحكومات المحلية في توفير البنية التحتية والخدمات عالية الجودة.

وفي قنا، لم يكن التقدم نتيجة إصلاح منفرد، بل ثمرة سلسلة من التحسينات المنهجية التي طالت الوظائف الأساسية للحكومة المحلية. فقد أصبحت عمليات تخطيط الاستثمارات، والمشتريات، وإدارة الأصول، وتقديم الخدمات أكثر تنظيمًا وتركيزًا على الأداء والنتائج. وفي الوقت نفسه، تم تطوير آليات أكثر مؤسسية لدمج آراء القطاع الخاص في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات. وقد أسهم ذلك في ترسيخ نموذج أكثر استجابة للتنمية المحلية، تتوافق فيه الاستثمارات العامة بصورة أفضل مع احتياجات الشركات والمجتمعات المحلية.

وانعكست هذه الإصلاحات المؤسسية بشكل مباشر على الممارسات اليومية للشركات. فقد أصبحت الإجراءات الإدارية أكثر بساطة ورقمنة، بما في ذلك تراخيص البناء وتراخيص المحال التجارية والخدمات المقدمة عبر مراكز الخدمة الشاملة ومراكز خدمة السكان. كما أتاحت هذه المنصات إصدار التراخيص ومتابعتها إلكترونيًا بشكل آني، الأمر الذي عزز مستويات الشفافية، وساهم في تقليص فترات المعالجة، وجعل التعامل مع الجهات الحكومية أكثر وضوحًا وقابلية للتنبؤ.

ولم تقتصر نتائج هذه التحسينات على تسهيل التفاعلات الفردية بين الشركات والجهات الحكومية، بل امتدت آثارها إلى نطاق أوسع من التنمية المحلية. ففي إطار برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر، الذي يشمل محافظات قنا وسوهاج وأسيوط والمنيا بميزانية تقدر بحوالي ٥٠٠ مليون دولارًا أمريكيًا، تم تنفيذ أكثر من ٥١٣٠ مشروعًا في مجالات البنية التحتية والخدمات المختلفة. وقد استفاد من هذه المشاريع نحو ٨,٢ مليون شخصًا في المدن، والقرى، والمجتمعات الريفية، كما ساهمت في تحسين ظروف العمل لأكثر من ٧٩ ألف شركة، إلى جانب توفير ما يقارب ٧٢ ألف فرصة عمل.

وعلى الرغم من اختلاف الرياض وقنا من حيث الحجم، والإطار المؤسسي، ومسار الإصلاح، فإن التجربتين تؤكدان أن جودة بيئة الأعمال في المدن لا تعتمد على الأنظمة الرسمية فقط، بل ترتبط بشكل وثيق بفاعلية الحوكمة المحلية. ففي الرياض، تركزت الجهود على تحسين تنسيق تنفيذ مشاريع البنية التحتية في اقتصاد حضري سريع النمو، بينما انصبت الإصلاحات في قنا على تعزيز قدرة الحكومة المحلية على التخطيط، والاستثمار، وتقديم الخدمات بما يلبي احتياجات الشركات والسكان بصورة أكثر فاعلية. وفي كلتا الحالتين، أسهمت المؤسسات القوية، والبيانات الأكثر دقة، ووضوح قنوات التواصل مع السكان في جعل الاقتصادات المحلية أكثر كفاءة، واستقرارًا، وقابلية للتوقع، بما يعزز جاذبيتها للاستثمار ويدعم نموها على المدى البعيد.



مشاريع البنية التحتية (رمز المشاريع)، الرياض، المملكة العربية السعودية.
© ٢٠٢٥ RIPC.

مشروع ٢

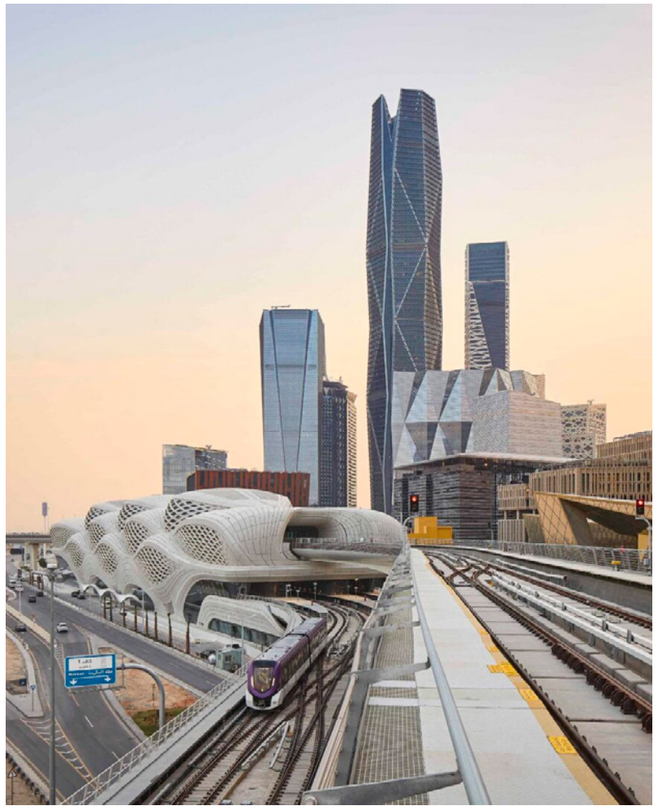

محطة مترو مركز الملك عبد الله المالي، الرياض، المملكة العربية السعودية
© ٢٠٢٤ زها حديد المعماريون

عمّان والدار البيضاء والرياض

تعزيز الوصول إلى سوق العمل في المدن

مع استمرار التوسع الحضري في المدن العربية، يزداد الاعتماد على السيارات الخاصة نتيجة محدودية الاستثمارات الموجهة إلى النقل العام وضعف التكامل بين شبكات النقل وتخطيط استخدامات الأراضي. وقد بدأت آثار هذا الواقع تتجلى بوضوح في ارتفاع أوقات التنقل، وتفاقم الازدحام المروري، وتزايد مستويات تلوث الهواء، إلى جانب تراجع فرص الوصول إلى الوظائف. ففي مدن الخليج، يستحوذ النقل الخاص على ٩١٪ من السائقين إجمالي الرحلات، بينما خسر في دولة الإمارات نحو ٣٥ ساعة بسبب الازدحام المروري خلال عام ٢٠٢٤ .

ولا يقتصر أثر هذا النموذج على زيادة الأعباء الاقتصادية فحسب، بل يمتد إلى تعميق أوجه عدم المساواة والحد من فرص وصول النساء وذوي الدخل المحدود إلى سوق العمل. ففي عمّان، ترى ٦٠٪ من النساء غير العاملات أن صعوبة التنقل تمثل أحد الأسباب الرئيسة التي تحول دون بحثهن عن فرص عمل. وفي هذا السياق، تقدم تجارب عمّان، والدار البيضاء، والرياض نماذج متنوعة لمعالجة هذه التحديات وإعادة توجيه مسار التنمية الحضرية.

ففي العاصمة الأردنية عمّان، لا يمكن الوصول إلا إلى ١٨٪ من الوظائف خلال ٦٠ دقيقة باستخدام المشي أو وسائل النقل العام. . وتظهر الفجوات المكانية والاجتماعية بصورة واضحة، إذ يضطر سكان الأحياء الشرقية منخفضة الدخل إلى قضاء أوقات تنقل تصل إلى ضعف المدة التي يقضيها سكان المناطق الأكثر ثراءً.

غير أن إطلاق نظام النقل السريع بالحافلات (BRT) عام ٢٠٢١، ثم تمديده إلى مدينة الزرقاء عام ٢٠٢٤، أسهم في تحسين

مستويات التنقل وسهولة الوصول إلى فرص العمل. فقد انخفضت أوقات السفر من محطات التوقف بنسبة وصلت إلى ٢٢٪، ما أدى إلى خفض تكاليف التنقل وتعزيز فرص حصول العمال على الوظائف، كما ارتفعت الإنتاجية على طول مسار النظام بنسبة تراوحت بين ٤٫٤٪ و٥٪.

وفي الدار البيضاء، أسهمت شبكة الترام التي دخلت الخدمة عام ٢٠١٢ في تعزيز الربط بين المناطق الطرفية ومركز المدينة بصورة ملحوظة، وهو ما اكتسب أهمية خاصة في مدينة يزيد عدد سكانها على أربعة ملايين نسمة. وقد بلغ متوسط عدد الركاب اليومي حوالي ٣٥٠٫٠٠٠ راكب يوميًا في عام ٢٠٢٦.

وكانت النساء أبرز فئة مستفيدة من هذا المشروع، إذ يشكلن ما يقارب نصف إجمالي مستخدمي الشبكة. كما ساهمت أعمال تطوير الشوارع وتحسين الإضاءة العامة في محيط المحطات في جعل الأحياء أكثر أمانًا، وخضرة، وجاذبية للسكان، والعاملين، والشركات على حد سواء، ولا سيما النساء. وفي سياق أوسع، يتبنى المغرب برنامجًا وطنيًا طموحًا يشمل أكبر التجمعات الحضرية، بما فيها الدار البيضاء، ويتجاوز مفهوم ربط الضواحي بالمراكز الحضرية إلى زيادة المنافع الاقتصادية والاجتماعية لأنظمة النقل الجماعي.

ولا تكمن أهمية هذا البرنامج في حجمه فقط، بل في النهج الاستراتيجي الذي وُضعت وفقه مسارات النقل السريع بالحافلات. فقد جرى توجيه هذه المسارات بشكل متعمد نحو المناطق الأعلى كثافة في فرص العمل. ففي مدينة أغادير، على سبيل المثال، تفوق كثافة التوظيف داخل نطاق تغطية شبكة النقل السريع المقترحة بنحو ٧٤ مرة كثافة التوظيف في بقية أجزاء المدينة. وعلى مستوى المدن المشمولة بالبرنامج، يقع في المتوسط ٣٤٪ من إجمالي الوظائف ضمن نطاق ٨٠٠ متر من إحدى المحطات، وهو ما يحمل أهمية كبيرة للمتنقلين، إذ تشير التقديرات إلى إمكانية خفض متوسط أوقات الوصول إلى مراكز العمل بنسبة تصل إلى ٤٧٪.

أما في الرياض، فقد انطلقت جهود مماثلة ضمن إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠ لتعزيز الربط بين السكان وفرص العمل، ولكن من خلال مقاربة مختلفة نسبيًا. ففي حين يركز النموذج المغربي على توجيه شبكات النقل نحو أماكن الوظائف، تقوم استراتيجية الرياض على تقريب فرص العمل من ممرات النقل عبر تبني نموذج التنمية المتكاملة الموجهة نحو وسائل النقل العام.



موقف حافلات للنقل العام في الدار البيضاء، المغرب
© ٢٠٢٤ مدونات البنك الدولي

ويستند هذا التوجه إلى مترو الرياض، الذي يمتد على شبكة بطول ١٧٦ كيلومترًا تضم ستة خطوط، إلى جانب مجموعة من المشاريع الحضرية الموجهة، وفي مقدمتها مركز الملك عبد الله المالي. وقد صُمم المركز ليكون وجهة حضرية مختلطة الاستعمالات وعالية الكثافة تعتمد على سهولة الوصول عبر شبكة المترو، حيث يجمع بين الأنشطة السكنية، والتجارية، والترفيهية ضمن بيئة متكاملة تسهّل التنقل سيرًا على الأقدام.

وبدأت المؤشرات الاقتصادية لهذا التوجه بالظهور بالفعل، حيث ارتفع الطلب على العقارات الواقعة بالقرب من محطات النقل العام. ففي حي اليرموك، ارتفعت أسعار الفلل بنسبة ٧٨٪ بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥، مقارنة بزيادة بلغت ٢٢٪ فقط في المناطق المجاورة، كما سجلت أحياء مثل طويق والملقا ارتفاعات ملحوظة في الأسعار خلال الفترة ذاتها .

وتكشف تجارب عمّان، والدار البيضاء، والرياض عن مسارات متنوعة لتحسين التنقل وتعزيز الوصول إلى فرص العمل. إلا أن الدرس المشترك بينها جميعًا يتمثل في أن الاستثمار في النقل يشكل ركيزة أساسية لتوسيع أسواق العمل، وأن مواءمة هذه الاستثمارات مع التخطيط الاستراتيجي لاستعمالات الأراضي أمر ضروري لتعزيز أثرها الاقتصادي والاجتماعي. ومع استمرار تفاقم ازدحام الحركة المرورية وصعوبات الوصول، ستزداد كلفة التقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة. وفي نهاية المطاف، ستكون المدن الأكثر نجاحًا هي تلك التي تنظر إلى التنقل ليس بوصفه قطاعًا منفصلًا، بل باعتباره محركًا رئيسيًا للإنتاجية والنمو الحضري المستدام.



باص عمّان سريع التردد، الأردن
© ٢٠٢٦ لمى بو مجاهد



عمال يقومون بترميم مبنى تراثي تضرر جراء الانفجار في بيروت، لبنان.
© ٢٠٢١ ذا نيو عرب.

بيروت وحلب وطنجة

أهمية التجديد الحضري في توفير الوظائف والفرص الاقتصادية

تتعاظم أهمية العلاقة بين الوظائف والشكل الحضري في المدن العربية، إذ تؤثر عوامل مثل تنظيم الأراضي، وترميم الأحياء، وتعزيز ترابط المساحات العامة، وإعادة توظيف الأصول الحضرية القديمة أو غير المستغلة، بشكل مباشر في فرص العمل، إلى جانب دور السياسات الصناعية وحزم الاستثمار الكبرى. وعندما يتكامل التجديد الحضري مع الإسكان، والتنقل، والمساحات العامة، والمشاريع الصغيرة، تتحول المناطق متعددة الاستخدامات، والأسواق التاريخية، والأحياء الإبداعية، والواجهات البحرية إلى منصات داعمة للنهوض الاقتصادي المحلي. ومن هذا المنطلق، لا يقتصر دور التجديد الحضري الذي تقوده البلديات على التحسينات الملموسة فحسب، بل يمتد ليصبح أداة لحماية سبل العيش، وجذب الاستثمارات، وإعادة ربط السكان المحليين بالفرص الاقتصادية.

وتبرز تجربة بيروت في أعقاب انفجار المرفأ عام ٢٠٢٠ نموذجًا لكيفية التخطيط لإنعاش الأحياء مع مراعاة احتياجات السكان وسبل عيشهم. فقد أُطلق مشروع "تأهيل المساكن في بيروت وإنعاش الصناعات الثقافية والإبداعية" (BERYT) لدعم الفاعلين الثقافيين والإبداعيين في الأحياء الأكثر تضررًا من الانفجار، بالتوازي مع إعادة تأهيل المباني السكنية المتضررة بشدة ذات القيمة التراثية. وتشارك اليونسكو في مكوّن الصناعات الثقافية والإبداعية ضمن المشروع الذي ينفذه موئل الأمم المتحدة (الموئل) بتمويل من آلية التمويل اللبنانية. وتنبع أهمية هذه المبادرة في سياق أجندة "الوظائف والمدن" من تعاملها مع الإسكان والتراث والاقتصاد الإبداعي بوصفها منظومات حضرية مترابطة لا قطاعات منفصلة. ومن خلال تمكين العائلات من العودة إلى المباني التراثية المتضررة وتقديم منح للمبدعين والعاملين في المجال الثقافي، يربط مشروع "بيريت" بين إعادة التأهيل المادي والتعافي الاجتماعي والاقتصادي.

ويتضح ذلك جليًا في أحياء بيروت القديمة، حيث تتداخل الخدمات المحلية والمطاعم والمعارض وورش العمل والاستوديوهات الصغيرة والإنتاج الثقافي ضمن نسيج حضري واحد. فآثار تدمير المباني وتهجير السكان لا تقتصر على فقدان المأوى، بل تمتد إلى زعزعة استقرار الاقتصادات المحلية بأكملها. وانعكس هذا الفهم في تركيز المشروع على أحياء الرميل والمدور والأشرفية. وتشير الأمم المتحدة إلى أن المشروع أسهم في ترميم ١٢ مبنى سكنيًا في هذه الأحياء المدرجة على قائمة التراث، ما أتاح للعائلات العودة إليها مع الحفاظ على الطابع المعماري الفريد للمدينة. وتتمثل الرسالة الأساسية للجهات الفاعلة في المدن والحكومات في أن الحفاظ على الشركات المحلية والأحياء والشبكات الثقافية يمكن أن يحوّل جهود إعادة التأهيل بعد الأزمات إلى استراتيجية لحماية الوظائف. وبدلًا من استبدال الأحياء التاريخية بمشروعات عقارية معزولة، تؤكد تجربة بيروت أهمية استعادة النظام البيئي الحضري اليومي الذي يدعم الوظائف الإبداعية والخدمية.

ويقدم سوق حلب القديم مثالًا ماثلًا على الترابط بين العمل والتجارة والتراث. فقبل الحرب، لم يكن السوق مجرد موقع تاريخي، بل كان مركزًا تجاريًا نابضًا بالحياة يضم التجار والحرفيين والحمالين وتجار الجملة والمؤسسات العائلية الصغيرة. ولذلك، شكّل تدميره ضربة قاسية لسبل العيش المحلية وللتراث الثقافي في آن واحد. وبالتعاون مع اليونسكو والمديرية العامة للآثار والمتاحف ومحافظة حلب ومجلس المدينة والصندوق السوري للتنمية، أطلق صندوق الآغا خان للثقافة في أواخر عام ٢٠١٨ مشروع إعادة تأهيل سوق السقطية باعتباره خطوة تجريبية ضمن جهود أوسع لإعادة تأهيل سوق حلب المركزي.

وتكمن أهمية المشروع في هدفه الاقتصادي المباشر المتمثل في تهيئة الظروف الملائمة لعودة النشاط التجاري.



عرض توضيحي لفن نحت الخشب التقليدي في بيروت، لبنان.
© ٢٠٢٤ كويت تايمز.

ووفقًا لصندوق الآغا خان للتنمية، جرى منذ عام ٢٠١٨ ترميم أكثر من ٥٠٠ متر من الممرات الممتدة على مساحة ٥٤٨٠ مترًا مربعًا، وإعادة تأهيل ثمانية أجزاء رئيسة من سوق حلب القديم، إلى جانب إعادة ٢٧٧ متجرًا إلى أصحابها. كما شملت الأعمال، بحسب وثائق أخرى، ترميم الواجهات الحجرية والقباب وشبكات البنية التحتية، بما في ذلك المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي. وتكتسب هذه الجوانب أهمية خاصة لأن الأسواق لا تستعيد نشاطها بمجرد ترميم واجهاتها. فعودة التجار والزبائن تتطلب توفير الخدمات الأساسية، والممرات الآمنة وسهلة الوصول، والثقة ببيئة الأعمال. ومن هذا المنطلق، يصبح ترميم السوق بمثابة استثمار في البنية التحتية الاقتصادية الإقليمية، لما يتيحه من إعادة تنشيط للتجارة، وحماية للمهارات التقليدية، وإسهام في إعادة بناء منظومة التوظيف المحلية التي تضررت بشدة جراء النزاع.

أما في طنجة، فتبرز استراتيجية لإحياء المدينة من خلال إعادة تشكيلها كمدينة متكاملة مع الحفاظ على انسجامها مع الاستراتيجيات التنموية الأخرى. فبعد نقل الأنشطة الصناعية وعمليات الشحن إلى ميناء طنجة المتوسط بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠، أتاح مشروع إعادة تطوير ميناء مدينة طنجة تحويل الميناء السابق إلى واجهة بحرية متعددة الاستخدامات تضم مرافق للرحلات البحرية واليخوت. وأسهم هذا التحول في إعادة تموضع الميناء القديم كوجهة سياحية وترفيهية وثقافية وخدمية واستثمارية، مع إعادة ربط المدينة التاريخية بواجهتها البحرية. وتتمثل القيمة الأساسية للمشروع من منظور الوظائف في قدرته على تحويل الواجهة البحرية من وظيفة لوجستية مغلقة إلى اقتصاد حضري أكثر تنوعًا.

كما يعكس مشروع إعادة التطوير التحول الأوسع لطنجة نحو ترسيخ مكانتها كمركز اقتصادي إقليمي. ويهدف مشروع الواجهة البحرية إلى تعزيز موقع المدينة كوجهة للرحلات البحرية واليخوت عبر إعادة وصلها بالبحر. ووفقًا لتفاصيل المشروع، ستؤدي عملية إعادة التطوير إلى إنشاء منطقة جديدة متعددة الاستخدامات بدلًا من مرفق مينائي أحادي الغرض، من خلال دمج المساكن والمكاتب ومركز المؤتمرات والفنادق والمجمع التجاري. ويتمثل التحدي الرئيس أمام البلدية في ضمان ألا يتحول هذا المشروع إلى مجتمع ساحلي معزول عن محيطه الحضري. فالقيمة التوظيفية الحقيقية للمشروع ترتبط بمدى اندماجه مع المدينة القديمة، ووسائل النقل العام، والشركات المحلية، ومنظمي الرحلات السياحية، والفعاليات الثقافية، والأحياء المجاورة. كما يمتلك المشروع إمكانات كبيرة لتوفير فرص عمل في قطاعات البناء والضيافة والصيانة وتجارة التجزئة وتنظيم الفعاليات والخدمات الثقافية والمشاريع الحضرية الصغيرة، شريطة إدارته وفق نهج شامل.

وتوضح تجارب بيروت، وحلب، وطنجة- مجتمعة- كيف يمكن للتجديد الحضري أن يصبح محفزًا لخلق فرص العمل عندما ينسجم مع المنطق الاقتصادي للمدينة وهُوّيتها القائمة. فبيروت تقدم نموذجًا للحفاظ على اقتصادات الأحياء وسبل العيش الإبداعية من خلال تجديد المساكن بعد الأزمات، بينما تُظهر حلب كيف يمكن لإعادة تأهيل البنية التحتية للأسواق التاريخية أن تدعم فرص العمل للتجار والحرفيين. أما طنجة، فتبرز مثالًا على قدرة إعادة تأهيل الميناء على فتح آفاق جديدة للاستثمار الحضري متعدد الاستعمالات، والسياحة، والخدمات. ويظل الدرس المشترك واضحًا: فالمدن تخلق فرص العمل من خلال إعادة تنشيط المناطق الحضرية التي تشهد نشاطًا اقتصاديًا قائمًا، إلى جانب التوسع الحضري وجذب المستثمرين الكبار. ومن ثم، يصبح التجديد الحضري أداة أساسية للتنمية الاقتصادية المحلية في البلديات العربية، ولا سيما عندما يقترن بإتاحة الوصول الشامل، والتخطيط متعدد الاستخدامات، والحفاظ على التراث، وتعزيز الحوكمة الشاملة.



أعمال ترميم في سوق الحبال التاريخي، حلب، سوريا.
© ٢٠٢١ وكالة فرانس برس / غيتي إيمجز.



أعمال إعادة تأهيل الميناء كجزء من جهود التعافي الحضري والاقتصادي، طنجة، المغرب.
© ٢٠٢٤ فيسبوك

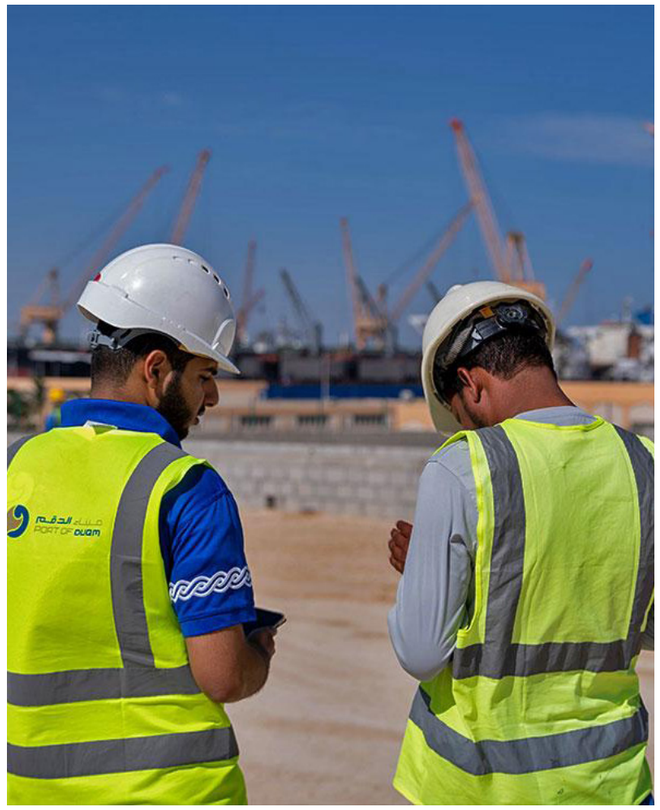

الدوحة، قطر.
© ٢٠٢٢ Qatar Living

تجارب مُلهمة من مدينة الملك عبد الله الصناعية، والدقم، والعقبة

المدن الساحلية والمناطق الإنتاجية كمنصات للتوظيف

يُعدّ إنشاء المناطق الإنتاجية من أبرز الأمثلة على كيفية تأثير التنمية الحضرية بشكل مباشر على فرص العمل. فإلى جانب تسهيل التجارة الداخلية، تُغيّر الموانئ، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والمنصات الصناعية، والممرات اللوجستية الوظيفة الاقتصادية للمدن. وعند تصميمها بشكل سليم، تُعزّز هذه المناطق الصادرات، وتجذب الاستثمارات، وتُوفّر فرص عمل، وتربط الاقتصادات الإقليمية بسلاسل القيمة العالمية. والسؤال المحوري الذي يطرح نفسه على المدن العربية هو: هل يُمكن لهذه المناطق أن تُحفّز النمو الحضري الشامل من خلال ربط الشركات، والموظفين، والإسكان، ومرافق التدريب، والخدمات البلدية بنظام اقتصادي أوسع؟

تقع مدينة الملك عبد الله الصناعية، وهي مدينة صناعية بارزة تركز على التصنيع والخدمات اللوجستية ضمن برنامج التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، بالقرب من رابغ على ساحل البحر الأحمر. وتضم المدينة- التي تُشكّل إطارًا حضريًا اقتصاديًا متكاملًا- الخدمات التجارية، والمناطق السكنية، والوصول إلى الميناء، والعقارات الصناعية، والبنية التحتية اللوجستية. وتدعم هذه المنطقة الاقتصادية الخاصة قطاعاتٍ حيويةً تشمل الخدمات اللوجستية، والصناعات الخفيفة، والسلع الاستهلاكية، والأدوية، وصناعة السيارات، وتقنية المعلومات، والاتصالات. وتتمتع المنطقة بوصولٍ مباشرٍ إلى ميناء الملك عبد الله والوادي الصناعي التابع لمدينة الملك عبد الله الاقتصادية، وتخضع لإشراف هيئة المدن الاقتصادية والمناطق الخاصة.

وتكمن القيمة المضافة لمدينة الملك عبد الله الاقتصادية في قدرتها على دمج التنمية الحضرية والنمو الصناعي. فقد صُممت المدينة لتكون مدينةً اقتصاديةً متكاملةً، حيث تعمل الشركات، والموظفون، والسكان، ومقدمو الخدمات على منصةٍ حضريةٍ مشتركة، بدلاً من العمل ضمن مجمعٍ صناعيٍ تقليدي. ويُساهم ميناء الملك عبد الله في خلق فرص عملٍ في قطاعات الصناعات والخدمات اللوجستية، فضلاً عن النقل والجمارك، والصيانة، والتجزئة، والضيافة، والبناء وسلاسل التوريد المحلية، مما يُعزز مكانته كبوابةٍ تربط السعودية بمنطقة البحر الأحمر والأسواق العالمية. وتنسجم مدينة الملك عبد الله الاقتصادية مع رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تدعو إلى استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة لجذب رؤوس الأموال الخاصة وخلق فرص عملٍ خارج نطاق الصناعات التقليدية.

كما تُسلط مدينة الملك عبد الله الاقتصادية الضوء على قضية تخطيطية بالغة الأهمية، ألا وهي قدرة المناطق واسعة النطاق على جذب المستثمرين وخلق فرص عمل جديدة. ومع ذلك، فإن تأثيرها الحضري الشامل يعتمد على علاقتها بالإسكان، والنقل، وبرامج التدريب، وأسواق العمل، والأحياء المجاورة. ويجب أن يتم ربط توفير فرص العمل بفرص مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل التوريد، وتوفير وسائل نقل ميسورة التكلفة، وتسهيل وصول النساء والشباب، وتنمية المهارات، حتى تتمكن مدينة الملك عبد العزيز الاقتصادية من أن تكون منصة توظيف شاملة. يجب أن تندمج المناطق الإنتاجية في المشهد الوظيفي طويل الأجل للمدينة بدلاً من أن تعمل كمناطق معزولة.

ويجري تطوير نوع مختلف بالقرب من الدقم، على الساحل الجنوبي الشرقي لسلطنة عمان. وقد تم إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم، التي تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ كيلومترًا مربعًا، بموجب مرسوم سلطاني صدر في عام ٢٠١١، وهي توحد الأحياء السكنية، ومرافق الأحواض الجافة، والعقارات الصناعية، والبنية التحتية للطاقة، وميناء المياه العميقة تحت سلطة تنظيمية واحدة. ويوفر ذلك أساساً طويل الأجل للشركات الصناعية وشركات الطاقة والخدمات اللوجستية والقطاع البحري بما يتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠. كما أن موقعه المتميز على بحر العرب، خلف مضيق هرمز، يجعله في وضع يسمح له بتعزيز النشاط الاقتصادي خارج العاصمة وتوفير مركز بديل للنمو الحضري الصناعي.

وتمثل الدقم جهدًا حكوميًا مُمنهجًا لإنشاء مركز حضري اقتصادي جديد في منطقة ساحلية أقل نموًا. وتشمل القطاعات التي يُمكن أن تُوفر فرص عمل فيها: الخدمات اللوجستية، وخدمات الموانئ، وإصلاح السفن، وتكرير النفط، والهيدروجين الأخضر، والصلب، والبناء، والخدمات المساندة. إلا أن الترتيب الصحيح أمر بالغ الأهمية: إذ يجب أن يزداد الإسكان، والخدمات العامة، وتنمية القوى العاملة، وتحسين جودة الحياة على مستوى البلديات بالتزامن مع الاستثمار الصناعي. قد ينجذب المستثمرون إلى منطقة اقتصادية خاصة، ولكن وجود مدينة مزدهرة ضروري للحفاظ على السكان،



ميناء العقبة كمنطقة واجهة مائية منتجة تدعم السياحة واللوجستيات وفرص العمل المحلية، العقبة، الأردن
© ٢٠٢٤ AboutCruise

وتعزيز تنمية المواهب المحلية، وتحويل الإنشاءات المؤقتة إلى وظائف مستقرة طويلة الأجل.

أما العقبة في جنوب الأردن، فتمثل استراتيجية أكثر تنوعًا، تجمع بين عمليات الموانئ، والسياحة، والخدمات، وجاذبية الاستثمار، بينما تُركز مدينة الملك عبد الله الاقتصادية والدقم على الخدمات اللوجستية الصناعية والتصنيع. وتقع مدينة العقبة التاريخية، وموانئها البحرية، ومطارها الدولي على طول ساحل البحر الأحمر في الأردن، ضمن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة التي أُنشئت عام ٢٠٠١. وتشرف هيئة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على هذه المنطقة التنموية متعددة القطاعات، والتي تتميز بانخفاض الضرائب والرسوم الجمركية، وتُعدّ مركزًا شاملًا للتوظيف، والتدريب، والأراضي، والتراخيص.

ويُسهم اقتصاد العقبة المتنوع في تعزيز فرص العمل فيها. فموقعها على البحر الأحمر، ومواردها الغنية بالغوص، وقربها من البتراء ووادي رم، تُوفر فرص عمل في قطاعات الضيافة والسياحة البحرية والخدمات الثقافية والنقل، بينما يُسهّل مينائها التجارة والخدمات اللوجستية. تُمثل العقبة أداة فعّالة لتوزيع الفرص الاقتصادية بعيدًا عن عمّان، نحو مدينة ثانوية في بلد يُعاني من ارتفاع معدلات بطالة الشباب، مما يُبرهن على قدرة المناطق الإنتاجية على دمج السياحة، والخدمات اللوجستية، وتنمية المشاريع المحلية ضمن إطار حضري واحد.

وتشير هذه الأمثلة الثلاثة مجتمعةً إلى أن المناطق الإنتاجية، عند دمجها في المدينة بدلًا من اعتبارها جزرًا اقتصادية منفصلة، تُصبح أدوات فعّالة لتوليد فرص العمل. تُعدّ مدينة الملك عبد الله الاقتصادية مثالاً على كيفية دمج برامج التنويع الاقتصادي الوطنية للصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية والوصول إلى الموانئ والخدمات الحضرية في منطقة اقتصادية خاصة. وتُبيّن مدينة الدقم كيف يُمكن للاستثمار الصناعي، إلى جانب تخطيط القوى العاملة والإسكان والخدمات، أن يُنشئ جغرافيا اقتصادية جديدة من خلال تطوير المناطق الاقتصادية بقيادة الدولة. أما مدينة العقبة، فتُقدّم مثالاً على كيفية دمج المدن الثانوية للسياحة وتيسير الاستثمار والخدمات اللوجستية لتنويع فرص العمل. ولضمان أن تُسفر الاستثمارات الكبيرة عن فرص عمل شاملة وطويلة الأجل للمدن وسكانها، تُولي البلديات العربية أولويةً لتعزيز الروابط الحضرية حول المناطق الإنتاجية، وتحسين الوصول إلى وسائل النقل، وتعزيز تدريب القوى العاملة، وتشجيع الإسكان المُيسّر، ودعم الموردين المحليين، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات البلدي.



عمليات شركة الموانئ العالمية السعودية، الدمام، المملكة العربية السعودية
© ٢٠٢٥ Saudi Global Ports.



بحرين فينتك باي، المنامة، البحرين.
© ٢٠١٨ رويترز / حمد ا. محمد.

دبي، والمنامة، وورزازات ترسم ملامح وظائف المستقبل

الاقتصادات الرقمية والخضراء

يرتبط مستقبل الوظائف في المدن العربية بصورة متزايدة بتحولين رئيسيين يشهدان إعادة تشكيل الاقتصادات الحضرية، هما الابتكار الرقمي والاقتصاد الأخضر. فلم تعد مراكز التقنية المالية، ومنصات التصنيع المستدام، ومشاريع الطاقة المتجددة، والمناطق التقنية مجرد مبادرات هامشية، بل أصبحت عناصر محورية في قدرة المدن على جذب الاستثمارات، وتعزيز ريادة الأعمال، واستقطاب الكفاءات، وتهيئة أسواق العمل لأنماط جديدة من الوظائف. وفي سياق العلاقة بين الوظائف والمدن، تؤكد هذه النماذج أن مستقبل التوظيف لن يتحدد فقط من خلال السياسات الاقتصادية الوطنية، بل أيضاً من خلال قدرة المدن على بناء منظومات متكاملة تجمع بين الشركات والأفراد والبنية التحتية والأنظمة التنظيمية والمهارات اللازمة للنمو الاقتصادي.

وتُعد دبي من أبرز النماذج التي نجحت في بناء منظومة حضرية ترتكز على الوظائف الرقمية واقتصاد المعرفة. فقد تطورت مدينة دبي للإنترنت لتصبح منطقة أعمال متخصصة تستقطب مزودي الخدمات والشركات الناشئة وشركات التقنية ورواد الأعمال. وأسهم هذا التوجه في جذب كبرى الشركات متعددة الجنسيات، إلى جانب توفير إطار مادي وتنظيمي يدعم نمو الأعمال الرقمية. كما توفر منصات مماثلة، مثل مراكز الابتكار in5، بيئات عمل متكاملة تشمل مساحات العمل وفرص التواصل والوصول إلى المستثمرين، فضلاً عن الحاضنات وبرامج الإرشاد الموجهة لرواد الأعمال. وتضيف منصة GoFreelance بعداً جديداً لهذه المنظومة من خلال تمكين المهنيين المستقلين من تقنين أعمالهم والوصول إلى فرص متنوعة في القطاعات الإبداعية والإعلامية والتقنية والمعرفية في دبي.

وتتزايد أهمية هذا النموذج مع اتساع نطاق العمل الرقمي الذي لم يعد مقتصراً على الوظائف التقليدية داخل الشركات الكبرى. فأسواق العمل الحديثة تشهد نمواً متسارعاً في أعداد العاملين المستقلين، والشركات الإبداعية الصغيرة، ومقدمي الخدمات الرقمية، ومصممي المنتجات، ومطوري البرمجيات، وخبراء التسويق، ومحللي البيانات، ورواد الأعمال الذين يعملون ضمن بيئات عمل مرنة. ومن خلال الجمع بين مراكز الأعمال المتخصصة، ودعم الشركات الناشئة، وأدوات الترخيص المناسبة، نجحت دبي في توسيع قاعدة الفرص المهنية المتاحة. ويتجلى دور المدينة في توفير البيئة الداعمة لهذا النمو من خلال تخطيط عمراني يسمح بالأنشطة الاقتصادية، وبنية تحتية رقمية عالية الكفاءة، وشبكات نقل تربط العاملين بمراكز النشاط الاقتصادي، وأنظمة إدارية تسهّل عمل الشركات والعاملين لحسابهم الخاص. ومن هذا المنطلق، ينبغي للمدن العربية الأخرى أن تنظر إلى المناطق الرقمية باعتبارها أكثر من مجرد مشاريع عقارية بارزة، إذ إن أثرها الاقتصادي الحقيقي يتجسد عندما تقترن بتنمية المواهب، والأطر التنظيمية المرنة، وأماكن العمل الميسورة التكلفة، وشبكات النقل الفعالة.

وفي المنامة بالبحرين، يقدم خليج البحرين للتكنولوجيا المالية نموذجاً مختلفاً ومكملاً لهذا التوجه. فبدلاً من إنشاء مركز تكنولوجي واسع النطاق، ركزت المنامة على تطوير منصة ابتكار متخصصة في التقنية المالية. وفي قطاع يعتمد بصورة كبيرة على الثقة والتعاون والامتثال التنظيمي، يجمع خليج البحرين للتكنولوجيا المالية بين رواد الأعمال والمؤسسات المالية والمستثمرين والجهات التنظيمية ومبادرات الابتكار ضمن منظومة واحدة. ويسهم هذا النموذج في خلق فرص وظيفية متنوعة لا تقتصر على مهندسي البرمجيات، بل تمتد إلى مديري المنتجات، ومحللي المخاطر، وخبراء الامتثال، ومصممي تجربة المستخدم، وفرق دعم العملاء، ومتخصصي البيانات، ورواد الأعمال العاملين في مجالات المدفوعات الرقمية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والإقراض والشمول المالي.

كما تسهم التقنية المالية في توليد فرص عمل غير مباشرة تتجاوز حدود القطاع نفسه. فبفضل ما توفره الخدمات المالية الرقمية من وصول أفضل إلى رأس المال والمدفوعات والأدوات التشغيلية، تصبح الشركات الصغيرة أكثر قدرة على التوسع وتنظيم أعمالها. وينعكس ذلك إيجاباً على قطاعات أخرى مثل تجارة التجزئة والخدمات اللوجستية والخدمات المختلفة وريادة الأعمال. ولهذا تكتسب مراكز التقنية المالية أهمية متزايدة في دعم التنمية الاقتصادية المحلية داخل المدن. غير أن نجاح هذه البيئات في تحقيق الشمول الاقتصادي يتطلب ربطها بالفرص التعليمية والتدريبية المتاحة في مختلف أنحاء المدينة. ومن هنا تبرز أهمية التعاون بين الجامعات ومراكز التدريب ومسرعات الأعمال والجهات الحكومية لتوفير التدريب العملي والمسارات المهنية للشباب ورواد الأعمال من مختلف الفئات. كما يمكن للخدمات البلدية الرقمية أن تعزز منظومة الابتكار المحلية عبر خلق طلب متزايد على حلول المدفوعات الآمنة والمنصات المتمحورة حول المستخدم والخدمات القائمة على البيانات. وبهذا المعنى، لا تقتصر التقنية المالية على دعم الشركات الناشئة فحسب، بل تمتد لتشمل بناء مدينة رقمية قادرة على خلق فرص العمل وتحسين جودة الخدمات الحضرية وتعزيز سهولة الوصول إليها.

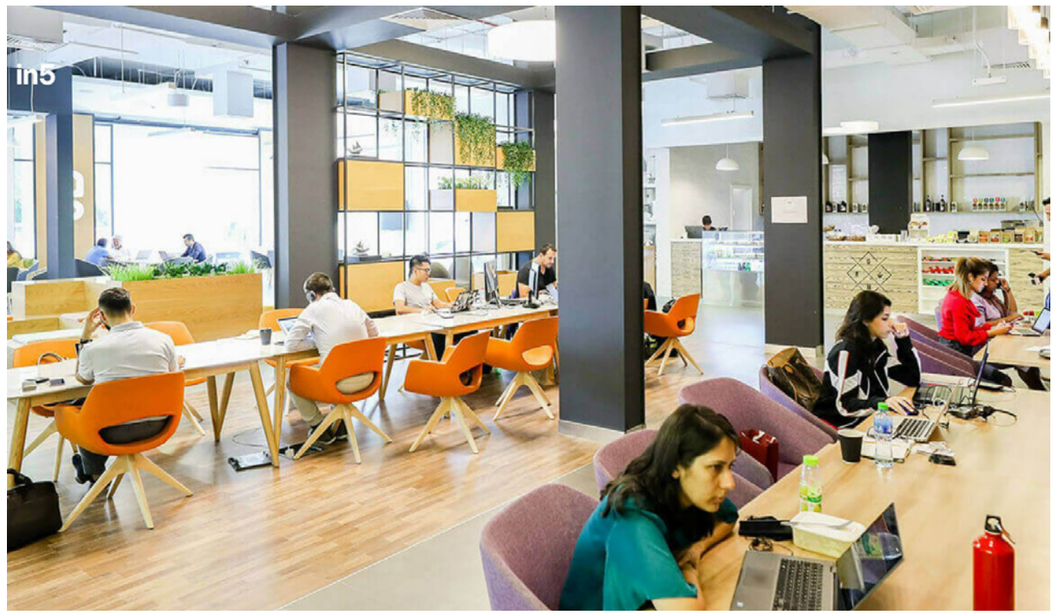

مركز in٥ للابتكار، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
© ٢٠٢٥ مدينة دبي للإعلام.

أما مدينة ورزازات في المغرب، فتقدم مساراً ثالثاً نحو وظائف المستقبل من خلال التحول الأخضر. فبفضل مجمع نور ورزازات للطاقة المتجددة، أصبحت المدينة ومحيطها جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الوطنية المغربية للطاقة النظيفة. وعلى الرغم من أن مشاريع الطاقة المتجددة تُصنف غالباً ضمن البنية التحتية الوطنية، فإن آثارها على المستوى المحلي تكون كبيرة ومباشرة. إذ توفر هذه المشاريع فرصاً متعددة في مجالات البناء والهندسة والتركيب والتشغيل والصيانة والإدارة البيئية والخدمات اللوجستية والسلامة والخدمات الفنية. وعندما ترتبط هذه المشاريع ببرامج التدريب وتنمية الموردين المحليين، فإنها تسهم في بناء قدرات ومهارات تستمر آثارها إلى ما بعد انتهاء مراحل الإنشاء.

وتزداد أهمية هذه التجربة عند النظر إلى سلسلة القيمة الأوسع للوظائف الخضراء. فقد أصبحت استراتيجية المغرب للطاقة المتجددة تشمل بصورة متزايدة التصنيع وإنتاج المكونات والخدمات الفنية والصناعات النظيفة الموجهة للتصدير. وهذا يعني أن المدن والمناطق لا تستفيد من إنتاج الطاقة فقط، بل يمكنها أيضاً توظيف البنية التحتية الخضراء لاستقطاب استثمارات جديدة وتوفير وظائف ذات مهارات عالية. ويعكس الاهتمام المتنامي بجذب صناعات الطاقة المتجددة، بما في ذلك تصنيع مكونات توربينات الرياح، هذا التوجه نحو دمج التحول الأخضر بالإنتاج الصناعي. كما يتيح ربط مشاريع الطاقة المتجددة بالتدريب المهني والمقاولين المحليين وخدمات الصيانة والمؤسسات الصغيرة المشاركة في سلاسل التوريد فرصاً واعدة لمدينة ورزازات وغيرها من المجتمعات المشابهة.

وتؤدي السلطات المحلية دوراً محورياً في زيادة الأثر التنموي لمشاريع الطاقة المتجددة من خلال ربطها بالإسكان، والنقل، وتخطيط استعمالات الأراضي، والخدمات والضمانات البيئية. ومن خلال دعم شراكات التدريب، وتعزيز المشتريات المحلية، وتشجيع الصناعات المساندة، يمكن لهذه الجهات أن تحول مشاريع الطاقة المتجددة من موجات توظيف مؤقتة مرتبطة بمرحلة الإنشاء إلى منصات مستدامة توفر فرص العمل، وتنمي المهارات التقنية، وتدعم التنويع الاقتصادي على المدى الطويل.

وتؤكد تجارب دبي، والمنامة، وورزازات أن وظائف المستقبل لا تتشكل من خلال القطاعات الاقتصادية وحدها، بل من خلال الأنظمة الحضرية المتكاملة التي تربط بين المكان واللوائح التنظيمية، والمهارات، والشركات، والأسواق. فمن الأحياء الرقمية ومراكز التقنية المالية إلى البنية التحتية الخضراء، تقدم هذه المدن نماذج عملية لكيفية قدرة المدن العربية على تنظيم اقتصادات المستقبل ودعمها، بما يعزز فرص العمل ويهيئ بيئات حضرية أكثر استعداداً للتحولات الاقتصادية القادمة.



محطة نور ورزازات للطاقة الشمسية، المغرب.
© ٢٠١٩ الشرق الأوسط / رويترز.



Market near Bab Jebli Gate, Sfax Medina
Chris Travel Blog ©٢٠٢٠

مشروع تطويرغابة بوسكورة مرشيش
الدار البيضاء للتهيئة الحضرية ©٢٠٢٦

سلا، وصفاقس، ومراكش-آسفي

التحول من الأسواق العشوائية إلى اقتصادات حضرية شاملة

تُشكّل الأنشطة غير النظامية أبرز عناصر الاقتصاد الحضري في العديد من المجتمعات العربية، حيث تعتمد آلاف الأسر على أنشطة مثل البيع في الشوارع، والأسواق الصغيرة، والإنتاج المنزلي، والخدمات المؤقتة، والمشاريع الشبابية لتأمين مصادر دخلها والمساهمة في تنشيط الحركة الاقتصادية المحلية. ومع ذلك، فإن غياب التنظيم الفعّال لهذا النشاط قد يفرض ضغوطًا متزايدة على الموارد والخدمات العامة، بما في ذلك الطرق، وشبكات النقل، والبنية التحتية للصرف الصحي. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تبني نهج يقوم على تنظيم الاقتصاد غير الرسمي بدلاً من إلغائه، بما يضمن حماية سبل العيش، وتحسين ظروف العمل، وربط الأنشطة الاقتصادية الصغيرة بمسارات التنمية الحضرية الأوسع. وفي إطار العلاقة بين الوظائف والمدن، يقتضي التخطيط الحضري الشامل الاعتراف بأصحاب المشاريع الصغيرة والعاملين في القطاع غير الرسمي باعتبارهم جزءًا أصيلًا من القوى العاملة في المدينة.

وتقدم مدينة سلا في المغرب نموذجًا بارزًا في هذا المجال من خلال سوق الصالحين، وهو سوق منظم أُنشئ بهدف نقل الأنشطة التجارية غير الرسمية من الشوارع إلى بيئة أكثر تنظيمًا، مع الحفاظ على مصادر دخل العاملين فيها. وقد جاء مشروع حي التبريكات باعتباره تدخلًا اجتماعيًا واقتصاديًا رئيسًا لتحسين أوضاع الباعة وظروف العمل المحلية. ووفقًا لبلدية سلا، يُعد سوق الصالحين مشروعًا تنمويًا مجتمعيًا بتكلفة تبلغ ٣٠٥ ملايين درهم، يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان والاستجابة لاحتياجاتهم. كما تشير بعض التقارير إلى أن مساحة السوق تتجاوز ٢٣ هكتارًا، وأن تكلفته الإجمالية ستتجاوز ٣٥ مليون دولار أمريكي بعد مرور خمس سنوات على إنشائه.

وتكمن أهمية سوق الصالحين من منظور التوظيف في قدرته على نقل الأنشطة التجارية غير الرسمية من الشوارع المزدحمة إلى فضاء تجاري أكثر تنظيمًا وكفاءة. فمن خلال توفير بنية تحتية أفضل، وآليات إدارة أكثر شفافية، وتحسين وصول الزبائن، تتيح هذه المبادرة استمرار النشاط التجاري وتطويره بدلاً من التعامل مع الباعة باعتبارهم مشكلة حضرية. ويؤكد نموذج سلا أن إدماج الاقتصاد غير الرسمي لا يقتصر على تطبيق القوانين والتنظيمات فحسب، بل يشمل كذلك حماية مصادر الرزق عبر التخطيط المدروس، وإشراك التجار في عملية التطوير، والاستثمار في البنية التحتية للأسواق.

ومن جانب آخر، تقدم مدينة صفاقس في تونس رؤية مختلفة تقوم على تحديث إدارة الأسواق المحلية ورقمنتها. فباعتبارها ثاني أهم مدينة تونسية من حيث المكانة الجغرافية والاقتصادية والثقافية، تتمتع صفاقس بتاريخ تجاري عريق يرتبط بقطاعات الصناعة والزراعة، وصيد الأسماك، والاستيراد، والتصدير. ويصف موقع (MedCities) المدينة بأنها مركز ساحلي رئيسي على البحر الأبيض المتوسط و"القلب النابض" للاقتصاد التونسي، حيث تشمل أنشطتها الاقتصادية الأساسية معالجة الفوسفات، وإنتاج زيت الزيتون، وصيد الأسماك، والتجارة. وفي هذا السياق، تكتسب الأسواق المحلية أهمية خاصة ليس فقط لتلبية احتياجات الاستهلاك اليومي، وإنما أيضًا لإبراز دور صغار التجار والمنتجين وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد الغذائي.

وتبرز الخدمات الإلكترونية التي توفرها بلدية صفاقس نموذجًا عمليًا لكيفية توظيف الأدوات الرقمية في تحسين إدارة الأسواق، من خلال إتاحة معلومات أسعار الفاكهة والخضراوات بالجملة بصورة أكثر شفافية وسهولة في الوصول. ويساعد هذا النظام في دعم تتبع الأسعار من قبل التجار والمستهلكين والجهات البلدية، كما يسهم في تعزيز الرقابة، وتقليص فجوات المعلومات، وزيادة حضور صغار التجار ضمن منظومات الإدارة المحلية.

ويكتسب هذا النوع من الحلول الرقمية أهمية متزايدة في تونس، حيث وصف البنك الدولي استراتيجية التحول الرقمي في البلاد بأنها أداة رئيسة لتحديث القطاع العام وتقديم خدمات حكومية تتمحور حول احتياجات المستخدمين. وفي الوقت ذاته، تدعم الجهود الوطنية تطوير الحكومة الإلكترونية وتوسيع البنية التحتية للإنترنت عريض النطاق. وتتيح هذه التوجهات لمدن مثل صفاقس تحويل الإصلاحات الرقمية الشاملة إلى أدوات عملية تدعم التجارة المحلية، بما في ذلك أنظمة معلومات الأسعار، وتسجيل التجار، وخيارات الدفع الإلكتروني، وتبسيط



سوق الصالحين قبل وبعد، سلا، المغرب
سلا مدينتي | فيسبوك ©٢٠٢٦

إجراءات الترخيص، وتحسين جودة البيانات المستخدمة في التخطيط البلدي. وتزداد قيمة هذه الأدوات عندما تسهم في إزالة العوائق الإدارية وتسهيل النشاط الاقتصادي بدلاً من إضافة أعباء جديدة عليه.

وفي المغرب، تبرز جهة مراكش-آسفي بوصفها نموذجًا ثالثًا للاقتصادات الحضرية الشاملة من خلال تركيزها على توظيف الشباب وريادة الأعمال. ففي عام ٢٠١٩، وافق البنك الدولي على مشروع دعم الإدماج الاقتصادي للشباب بهدف تعزيز فرص وصولهم إلى الفرص الاقتصادية في المنطقة. ويسعى المشروع، من خلال برامج مصممة وفق احتياجات سوق العمل وتعزيز التعاون بين المؤسسات المركزية والحكومات المحلية والقطاع الخاص، إلى زيادة فرص تشغيل الشباب وتشجيع ريادة الأعمال. كما يتضمن المشروع، الذي تبلغ ميزانيته ٥٥ مليون دولار أمريكي، استثمارات في شركات محلية تعمل ضمن سلاسل قيمة واعدة، إلى جانب دعم رواد الأعمال المحتملين وتوفير التدريب للشباب ذوي المهارات المحدودة.

وتنبع أهمية هذه التجربة من واقع أن أعدادًا كبيرة من الشباب في المدن العربية ما تزال بعيدة عن مسارات التوظيف الرسمي، رغم وجودها داخل اقتصادات حضرية تشهد نموًا متسارعًا. فبرامج التدريب، مهما بلغت جودتها، لا تحقق أهدافها ما لم ترتبط بطلب فعلي في سوق العمل. كما أن نجاح ريادة الأعمال يتطلب منظومة متكاملة تشمل التمويل، وشبكات العلاقات المهنية، والتوجيه، والوصول إلى الأسواق، والمؤسسات المحلية القادرة على مساعدة الشباب في تحويل أفكارهم إلى مشاريع ومصادر دخل مستدامة. ولهذا تكتسب تجربة مراكش-آسفي أهمية خاصة ضمن إطار "الوظائف والمدن"، لأنها تتعامل مع تشغيل الشباب باعتباره قضية تنظيمية تربط بين تنمية المهارات، واحتياجات القطاع الخاص، وأولويات التنمية المحلية، ودعم ريادة الأعمال.

وتؤكد تجارب سلا، وصفاقس، ومراكش-آسفي مجتمعة أن التخطيط الحضري الشامل قادر على تعزيز أداء الاقتصاد المحلي مع توفير الحماية للفئات الأكثر هشاشة. فسلا تقدم نموذجًا لكيفية تنظيم التجارة في الشوارع وإضفاء الطابع الرسمي عليها دون المساس بمصادر الرزق. وتُظهر صفاقس كيف يمكن لتطوير الأسواق وتوظيف الأدوات الرقمية أن يعززا الشفافية وكفاءة الإدارة البلدية ويرفعا من حضور التجار الصغار في الاقتصاد المحلي. أما تجربة مراكش-آسفي فتسلط الضوء على أهمية ربط برامج تشغيل الشباب بالتدريب، وريادة الأعمال، وسلاسل القيمة المحلية، بما يفتح آفاقًا أوسع للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.



تعلم الشباب والتدريب المهني، مراكش-آسفي.
© ٢٠٢٥ لو سولي / وكالة فرانس برس.

أخبار المعهد

وفد المعهد يبحث في مدريد استعدادات استضافة منتدى حوار المدن العربية الأوروبية

زار وفد من المعهد العربي لإنماء المدن برئاسة سعادة المدير العام الدكتور أنس المغيري العاصمة الإسبانية مدريد، والتقى خلال الزيارة بمستشار عمدة مدريد للتعاون الدولي خوسيه لويس هيريرا، وذلك لبحث استعدادات المدينة لاستضافة منتدى حوار المدن العربية الأوروبية المقرر انعقاده في يناير ٢٠٢٧م.

وشملت الزيارة جولة ميدانية لمبنى المؤتمرات الذي سيحتضن أعمال المنتدى، حيث تم بحث الترتيبات اللوجستية الخاصة بدعوة واستضافة أمناء وعمداء المدن العربية والأوروبية البالغ عددهم أكثر من ١٣٠ مشاركًا، إضافة إلى ما يزيد على ٣٠ منظمة حضرية عالمية.

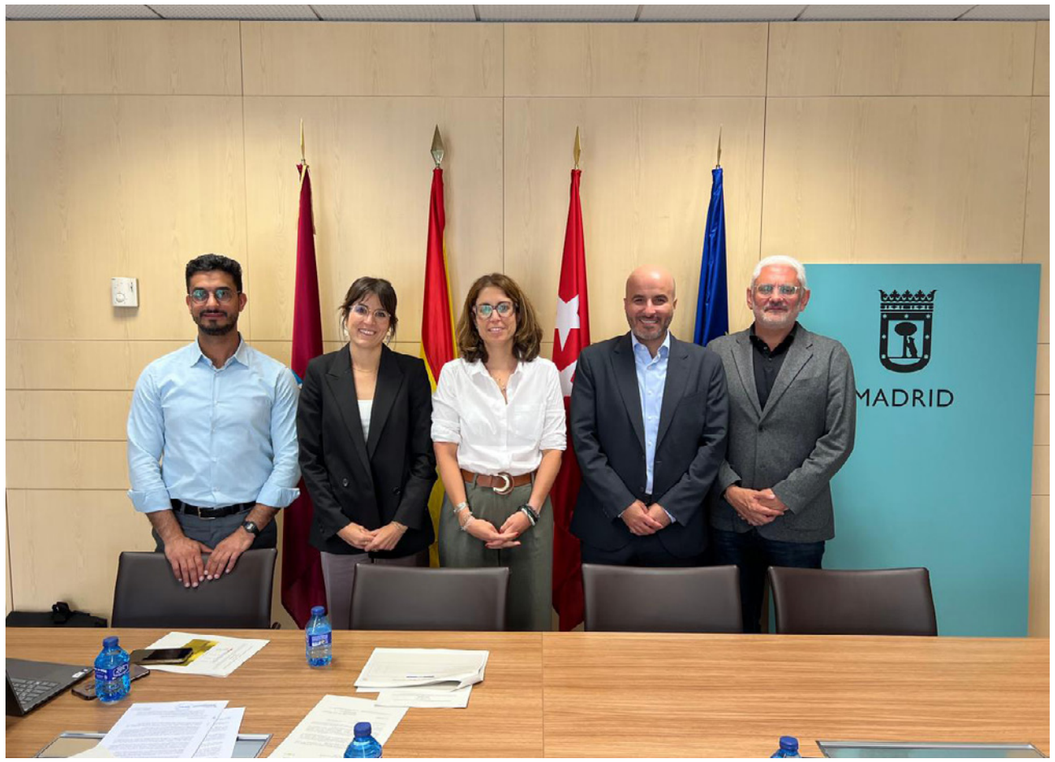

وفد المعهد العربي لإنماء المدن يبحث في مدريد استعدادات استضافة منتدى حوار المدن العربية الأوروبية
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

انعقاد اجتماعات المجموعات التنسيقية لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية بمشاركة أكثر من ٤٠ مدينة عربية وأوروبية ٢٠٢٧

عُقدت أولى لقاءات المجموعات التنسيقية لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية (أبريل - مايو ٢٠٢٦م) ضمن سلسلة اللقاءات التي ينظّمها ويطوّرها المعهد لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين المدن العربية والأوروبية ضمن التحضيرات للمنتدى المقرر انعقاده بالعاصمة الإسبانية مدريد في يناير ٢٠٢٧م.

وتهدف هذه المجموعات إلى دعم المدن في تبنّي مسارات عملية نحو مستقبل حضري أكثر مرونة واستدامة، وقد شارك في اللقاءات أكثر من ٤٠ مدينة عربية وأوروبية، إلى جانب عدد من المنظمات الدولية المعنية بالتنمية الحضرية.

المجموعات التنسيقية:

- جودة الحياة وتنمية المجتمع
- التنمية الاقتصادية المحلية والازدهار
- العمل المناخي والمرونة الحضرية
- التحول الرقمي والتكنولوجيا

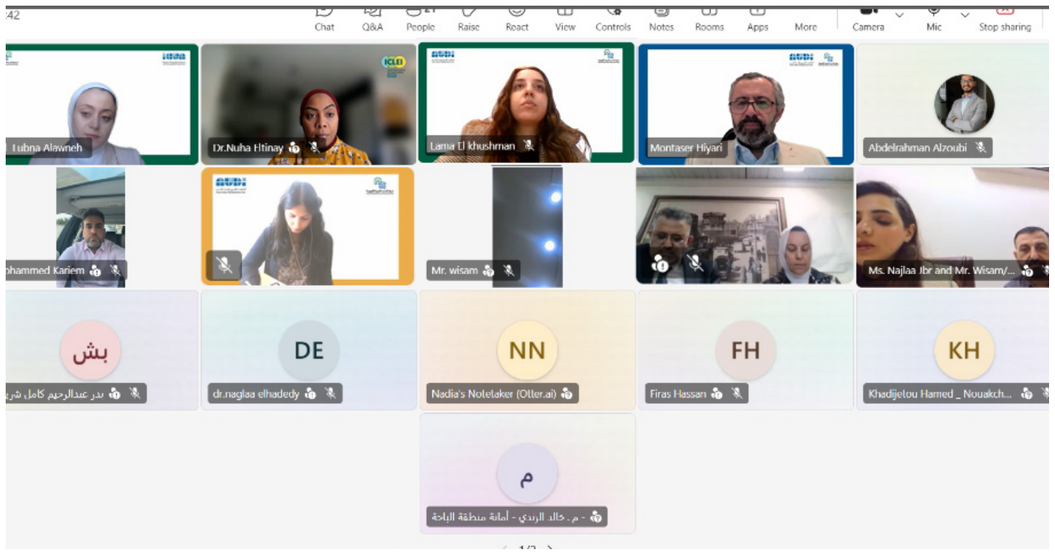

انعقاد اجتماعات المجموعات التنسيقية لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية بمشاركة أكثر من ٤٠ مدينة عربية وأوروبية ٢٠٢٧
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

مدير عام المعهد يلتقي الأمين العام لمنظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية UCLG

عقد سعادة مدير عام المعهد الدكتور أنس المغيري اجتماعًا مع الأمين العام لمنظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية السيدة إيمليا سايز، وتطرق الاجتماع إلى مواضيع ذات الاهتمام المشترك على النحو الآتي:

- مشاركة المعهد في المؤتمر العالمي للمنظمة، المقرر انعقاده في شهر يونيو ٢٠٢٦م بمدينة طنجة، من خلال تنظيم جلسة حوارية حول دبلوماسية المدن.
- تحفيز وتعزيز مشاركة المدن العربية في المؤتمر العالمي، بما يبرز حضورها الفاعل وإسهاماتها في التنمية الحضرية على المستوى الدولي.
- تأكيد مشاركة منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية في منتدى حوار المدن العربية الأوروبية (AECD)، المقرر انعقاده في مدريد عام ٢٠٢٧.
- تنسيق المشاركة بين الجانبين في المنتدى الحضري العالمي في باكو (WUF١٣)، مع العمل على إبراز وعرض المخرجات والبرامج والمبادرات المشتركة.



مدير عام المعهد يلتقي الأمين العام لمنظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية UCLG
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

تعزيزًا للشراكات الدولية، المعهد يبحث مع موئل الأمم المتحدة فرص التعاون الحضري

عقد سعادة مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن الدكتور أنس المغيري اجتماعًا مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بحضور ممثلة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المملكة العربية السعودية السيدة تاينا كريستيانسن. والمنسقة العالمية لمبادرة جودة الحياة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية السيدة ماريا دي وين، ومسؤولة برامج في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للدول العربية السيدة نجوى لاشين.

وشهد الاجتماع استعراضًا لملخص استراتيجية المعهد ٢٠٣٠ وما تتضمنه من مبادرات نوعية داعمة للعمل الحضري في المنطقة العربية، إلى جانب مناقشة مبادرة حوار المدن العربية الأوروبية وآليات العمل مع المجموعات التنسيقية لتحديد أولويات المدن ضمن إطار العمل التشاركي.

كما تناول الاجتماع مناقشة مساهمة مبادرة جودة الحياة في دعم المدن العربية، والتنسيق للمشاركة في المنتدى الحضري العالمي في باكو (WUF١٣)، إضافة إلى التحضير لاجتماع تنسيقي مشترك بين المعهد والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للدول العربية.

ويأتي هذا الاجتماع في إطار جهود المعهد لتعزيز الشراكات الدولية وتوسيع مجالات التعاون المشترك بما يدعم المدن العربية في مواجهة التحديات الحضرية المعاصرة ويعزز حضوره في المحافل والمنتديات الدولية ذات العلاقة.



تعزيزًا للشراكات الدولية، المعهد يبحث مع موئل الأمم المتحدة فرص التعاون الحضري
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد العربي لإنماء المدن وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يصدران تقريرًا عن الإسكان والأراضي والخدمات الأساسية في المدن العربية

أطلق المعهد العربي لإنماء المدن بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تقريرًا نوعيًا بعنوان «حالة المدن العربية ٢٠٢٦: الإسكان والأراضي والخدمات الأساسية ركائز التوسع الحضري المستدام»، وذلك خلال جلسة متخصصة ضمن فعاليات المنتدى الحضري العالمي الثالث عشر في باكو، بمشاركة عدد من المنظمات العالمية وأمناء المدن والخبراء لمناقشة سبل تعزيز قدرة المدن العربية على الصمود ومواجهة الأزمات. ويقدّم التقرير تحليلًا إقليميًا لكيفية تعامل المدن العربية مع ضغوط متقاطعة تشمل النزاعات والنزوح، وتغير المناخ، وشح المياه، وتحديات الطاقة.

أدارت الجلسة مسؤولة البرامج بالمكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية نجوى لاشين، فيما افتتحها سعادة المدير العام للمعهد العربي لإنماء المدن د. أنس المغيري موضّحًا أن المرتكز الرئيسي للتقرير يتمثل في ضرورة التعامل مع الإسكان والأراضي والخدمات الأساسية باعتبارها ركائز مترابطة تدعم استدامة المدن ضمن السياسات العامة. ومبيّنًا أن تعثر أي من هذه الركائز سواء نتيجة ارتفاع تكاليف السكن، أو انعدام الضمانات القانونية لتملّك الأراضي، أو انقطاع الخدمات، أو الضغط على البنية التحتية من شأنه أن يضاعف حالة عدم الاستقرار المؤسسي ويقوّض جهود التعافي.



المعهد العربي لإنماء المدن وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يصدران تقريرًا عن التنمية الحضرية في المدن العربية
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

كما سلّط الضوء على الأهمية التي يحظى بها قطاع الإسكان لدى صانعي القرار، مشيرًا إلى أن التقرير يأتي في توقيت بالغ الأهمية بالنسبة للمدن العربية.

كما ألقى مدير البرامج الإقليمية في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية باتريك كاناغاسينغهام كلمة رئيسية أشاد خلالها أهمية التقرير وارتباطه بمحور المنتدى الحضري العالمي ١٣: «إسكان العالم: مدن ومجتمعات آمنة وقادرة على الصمود». وربطت الجلسة مخرجات التقرير بالنقاشات الجارية حول التعافي من الأزمات وإعادة الإعمار والتنمية الحضرية القائمة على تقييم المخاطر، مع الإشارة إلى أن مرونة الإسكان والخدمات أصبحت عنصرًا محوريًا في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

وقدّم العرض الفني للتقرير الخبير في التنمية الحضرية د. فادي حمدان، حيث استعرض جهود ومبادرات المدن في المنطقة لتوفير الإسكان والخدمات وضخ الأراضي لمواجهة الطلب المتزايد على الإسكان. ويقدّم التقرير تحليلًا نوعيًا عن الإسكان والأراضي والخدمات الأساسية، مع رصد التحديات التي تعيق تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

كما قدّم وكيل وزارة البلديات والإسكان للتخطيط الحضري والأراضي الأستاذ خالد الغملاس مداخلة أكد فيها أهمية تطوير حلول للتحديات المذكورة في التقرير.

واختُتمت الجلسة بمداخلة من مسؤولة إدارة البرامج المساعدة في قسم الأراضي والإسكان والمستوطنات غير الرسمية ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إليونورا سيربي، حيث أبرزت أهمية موائمة للسياسات الحضرية للتعامل مع الإسكان والأراضي والخدمات بوصفها منظومة متكاملة. وأخيرًا، أكد المشاركون على أهمية توسيع مجالات التعاون الإقليمي وتعزيز الشراكات المستقبلية، بما يسهم في دعم تنفيذ توصيات التقرير.



المعهد العربي لإنماء المدن وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يصدران تقريرًا عن التنمية الحضرية في المدن العربية
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد يوقع اتفاقيتين استراتيجيتين خلال مشاركته في المنتدى الحضري العالمي (WUF13)

اختتم المعهد العربي لإنماء المدن مشاركته في أعمال الدورة الثالثة عشرة من المنتدى الحضري العالمي (WUF13)، الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في العاصمة الأذربيجانية باكو خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٢ مايو ٢٠٢٦م. وشهد المنتدى مشاركة أكثر من ٣٠ ألف مشارك يمثلون ١٧٨ دولة بوصفه أحد أبرز المحافل العالمية المعنية بمستقبل المدن والتنمية الحضرية المستدامة.

وخلال المشاركة، وقّع المعهد ممثلًا بسعادة المدير العام د. أنس المغيري، اتفاقيتين استراتيجيتين بهدف توسيع مجالات التعاون الإقليمي ودعم الجهود المشتركة في تطوير المدن العربية، حيث تضمنت الاتفاقيتان ما يلي:



المعهد العربي لإنماء المدن يوقع اتفاقيتين استراتيجيتين خلال مشاركته في المنتدى الحضري العالمي (WUF13)
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

أولًا: توقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، ممثلًا بسعادة الرئيس التنفيذي م. عبدالله عناتي، وذلك بحضور معالي وزير الحكم المحلي الفلسطيني د. سامي حجاوي، بما يسهم في إعداد وتطوير مقترحات المشاريع المقدمة للجهات التمويلية، والارتقاء بخدمات العمل البلدي، إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية متخصصة وتبادل الخبرات المؤسسية والفنية.

ثانيًا: توقيع اتفاقية تعاون مع جهة نواكشوط، ممثلة برئيستها معالي السيدة فاطمة بنت عبد المالك، ضمن مشروع "التخضير التشاركي للأحياء في المدن العربية"، بما يسهم في دعم الاستدامة البيئية، ورفع جودة الحياة، وتعزيز جهود التخضير الحضري وتطوير الأحياء السكنية.

كما نظّم المعهد ثلاث جلسات رئيسة ناقشت أبرز القضايا الحضرية ذات الأولوية في المنطقة العربية، وجاءت الجلسات بعنوان:

- إصدار تقرير «حالة المدن العربية ٢٠٢٦: الإسكان والأراضي



توقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية خلال مشاركة المعهد في المنتدى الحضري العالمي (WUF13)
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن



توقيع اتفاقية تعاون مع جهة نواكشوط خلال مشاركة المعهد في المنتدى الحضري العالمي (WUF13)
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

والخدمات الأساسية ركائز التوسع الحضري المستدام» بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

- من تبادل الرؤى إلى التنفيذ: شراكات عربية أوروبية لبناء مدن أكثر شمولاً واستدامة
- بناء أحياء نابضة بالحياة في المدن العربية من خلال التخضير التشاركي

إضافة إلى ذلك، شارك عدد من منسوبي المعهد في أربع جلسات حوارية متخصصة بمشاركة نخبة من الباحثين والخبراء الدوليين تناولت أبرز التحديات والتحولات المرتبطة بالتنمية الحضرية المستدامة.

وعلى هامش المنتدى، عقد المعهد أكثر من (٥٠+) اجتماعًا ولقاءً ثنائيًا مع ممثلي منظمات دولية وجهات حكومية ومؤسسات بحثية، بهدف بحث فرص التعاون المستقبلي وتوسيع شبكة الشراكات المؤسسية.



عقد المعهد العربي لإنماء المدن ثلاث جلسات رئيسية ركزت على أبرز الأولويات الحضرية في المنطقة العربية خلال مشاركته في المنتدى الحضري العالمي (WUF13)
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن



عقد المعهد العربي لإنماء المدن ثلاث جلسات رئيسية ركزت على أبرز الأولويات الحضرية في المنطقة العربية خلال مشاركته في المنتدى الحضري العالمي (WUF13)
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

وشهد جناح المعهد حضورًا لافتًا، حيث استقبل أكثر من (٢٠٠٠+) زائر من ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، والجامعات، والمؤسسات البحثية، والجمعيات المتخصصة من مختلف دول العالم، واطلع الزوار على أبرز مشاريع وبرامج المعهد الهادفة إلى دعم التنمية الحضرية المستدامة في المدن العربية، إلى جانب الحلول والمبادرات المبتكرة لمعالجة تحديات النمو الحضري.

وتأتي هذه المشاركة امتدادًا لجهود المعهد في ترسيخ حضوره الدولي بوصفه منصة عربية رائدة في تطوير العمل الحضري، وتجسيدًا لرؤيته في بناء مدن عربية أكثر استدامة ومرونة من خلال تعزيز الحوار الدولي، وتبادل المعرفة، وبناء الشراكات الفاعلة التي تسهم في تحقيق مستقبل حضري أفضل للمنطقة العربية.



أطلق المعهد العربي لإنماء المدن تقرير «حالة المدن العربية ٢٠٢٦» بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية خلال مشاركته في المنتدى الحضري العالمي (WUF13)
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

مدير عام المعهد يستقبل سفير مملكة هولندا لدى المملكة لبحث مجالات التعاون

استقبل سعادة مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن الدكتور أنس المغيري، سعادة سفير مملكة هولندا لدى المملكة العربية السعودية هانز بيتر فان دير فوده. وقد شهد اللقاء مناقشة الدور الحيوي للمدن في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة، وأهمية تمكين الحكومات المحلية من قيادة الجهود التنموية ومواجهة التحديات الحضرية والمناخية المتسارعة، مع التأكيد على أن المدن حول العالم تواجه تحديات مشتركة رغم اختلاف خصائصها الحضرية والبيئية والديموغرافية.

كما تناول الجانبان فرص تعزيز التعاون وبناء جسور الشراكة بين المدن الهولندية والمدن في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على تبادل الخبرات والممارسات المتميزة وتطوير الحلول الحضرية المبتكرة.

واستعرض اللقاء فرص تعزيز دور المؤسسات، والمنظمات، والشركات في دعم أهداف الاستدامة والتنمية الحضرية، إلى جانب بحث فرص التعاون والاستثمار بين الجهات الهولندية ونظيراتها في المنطقة العربية في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وأكد الجانبان أهمية المشاركة المتبادلة في الفعاليات والمبادرات الاستراتيجية ذات الاهتمام المشترك، ومن أبرزها منتدى حوار المدن العربية الأوروبية، باعتباره مناسبة لتعزيز التواصل المؤسسي وتوسيع مجالات التعاون المستقبلية بين الطرفين.

وعكس اللقاء توافقًا في الرؤى حول أهمية العمل المشترك لدعم المدن وتعزيز قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة والمرونة الحضرية، مع التأكيد على استمرار التنسيق واستكشاف فرص التعاون خلال المرحلة المقبلة.



مدير عام المعهد يستقبل سفير مملكة هولندا لدى المملكة لبحث مجالات التعاون
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد العربي لإنماء المدن والشبكة الأوروبية لمعامل الابتكار الحضري يبحثان مجالات التعاون

عقد سعادة مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن الدكتور أنس المغيري لقاءً مع وفد الشبكة الأوروبية لمعامل الابتكار الحضري (ENoLL) برئاسة الرئيس التنفيذي للشبكة مارتينا ديسولي، وبمشاركة رئيس مجلس الإدارة ويم دي كيندرين، ورئيس الشبكات والعلاقات غابرييلا كوارانتا، لبحث فرص التعاون في مجالات الابتكار الحضري ومنهجيات المختبرات الحية.

واستعرض الجانبان تجربة الشبكة الأوروبية لمعامل الابتكار الحضري، التي تُعد من أبرز الشبكات الدولية المتخصصة في منهجيات المختبرات الحية والابتكار التشاركي، كما ناقشا دور هذه المنهجيات في معالجة التحديات الحضرية وتعزيز الابتكار في المدن، وإمكانات نقلها وتطبيقها في المنطقة العربية.

كما تناول اللقاء سبل الاستفادة من شبكات تبادل المعرفة والمجموعات الموضوعية، إلى جانب برامج بناء القدرات والتدريب التي تقدمها أكاديمية ENoLL، كما بحث الجانبان مقترح تنظيم ورشة عمل متخصصة في مدينة الرياض تستهدف الجهات الحضرية والأكاديمية وممثلي المدن، للتعريف بمنهجية المختبرات الحية وتطبيقاتها في المدن العربية.

واختُتم اللقاء بالاتفاق على البدء في إعداد مذكرة تفاهم تستند إلى خطة عمل واضحة ومشروعات مشتركة، تمهيدًا لإطلاق مسارات تعاون في مجالات الابتكار الحضري وبناء القدرات وتبادل المعرفة.



المعهد العربي لإنماء المدن والشبكة الأوروبية لمعامل الابتكار الحضري يبحثان مجالات التعاون
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد العربي لإنماء المدن يتابع تقدم مشروع الأنشطة الخضراء في المدن العربية – التخضير التشاركي للأحياء

زار وفد من المعهد العربي لإنماء المدن برئاسة مدير برنامج أبحاث السياسات الحضرية الدكتور زياد علم الدين، وبمشاركة مدير المشروع المهندسة نسيمة شهبون، الجمهورية التونسية في زيارة عمل استمرت ثلاثة أيام لمتابعة تقدم تنفيذ "مشروع دعم الأنشطة الخضراء في بعض المدن العربية – التخضير التشاركي للأحياء" الممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ويهدف المشروع إلى إعادة إحياء عدد من المساحات غير المستغلة في المدينة العتيقة بالعاصمة تونس، من خلال أعمال التشجير وتطوير المساحات العامة وتحسين البيئة العمرانية، إلى جانب المحافظة على طابعها التاريخي والثقافي، إسهامًا في تعزيز جودة الحياة وترسيخ مفهوم التخضير التشاركي للأحياء.

واستُهل برنامج الزيارة بجولة ميدانية في موقع المشروع برفقة ممثلين عن جمعية صيانة مدينة تونس، للاطلاع على سير الأعمال ومتابعة مراحل التنفيذ. كما عُقد اجتماع في بلدية تونس بحضور الكاتبة العامة المكلفة بتسيير بلدية تونس بلدية تونس السيدة سماح دلدول، وعدد من المسؤولين، حيث جرى استعراض ما أُنجز حتى الآن، ومناقشة المراحل المقبلة، مع التأكيد على أهمية استمرار التنسيق بين الجهات الشريكة لضمان تحقيق مستهدفات المشروع.

واختُتم برنامج الزيارة باجتماع مع جمعية صيانة مدينة تونس خُصّص لمتابعة تقدم الأعمال وبحث التدابير والإجراءات الكفيلة بضمان استدامة المشروع واستمرار أعمال صيانته بعد انتهاء التنفيذ؛ وذلك حفاظًا على مخرجاته وتعزيزًا لأثره على المدى البعيد.

وتأتي هذه الزيارة امتدادًا لاتفاقية التعاون الموقعة بين المعهد العربي لإنماء المدن وبلدية تونس على هامش منتدى حوار المدن العربية الأوروبية ٢٠٢٥ في مدينة الرياض، والتي تمثل أحد مسارات التعاون الهادفة إلى تمكين المدن العربية من تبني حلول حضرية مستدامة وتعزيز الشراكات التنموية.



المعهد العربي لإنماء المدن يتابع تقدم مشروع الأنشطة الخضراء في المدن العربية – التخضير التشاركي للأحياء
©٢٠٢٦ بلدية تونس

بمشاركة ما يزيد عن (75) من ممثلي المدن العربية والمنظمات الدولية .. المعهد العربي لإنماء المدن يستضيف ندوة إطلاق تقرير البنك الدولي "CITIES THAT WORK"

استضاف المعهد العربي لإنماء المدن، بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، في مقره بمدينة الرياض، ندوة إطلاق تقرير البنك الدولي "" Cities that Work: Realizing the Jobs Potential of MENA's Cities، الذي يسلّط الضوء على دور المدن في تعزيز الإنتاجية وخلق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بمشاركة ما يزيد عن (٧٥) من ممثلي المدن العربية والمنظمات الدولية والجهات ذات العلاقة، وذلك ضمن جهود المعهد في توسيع الحوار حول نتائج الإصدار ومرئياته بشأن مستقبل المدن ودورها في دعم النمو الاقتصادي.

وفي مستهل الندوة، أكد سعادة مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن الدكتور أنس المغيري أهمية هذا الإصدار في دعم النقاش حول السياسات الحضرية المرتبطة بالنمو الاقتصادي، وتعزيز دور المدن بوصفها محركات للتنمية وفرص العمل.

ومن جانب مجموعة البنك الدولي، تناولت المدير الإقليمي للبنية التحتية في المجموعة ألمود ويتز سياق العمل وأهمية ربط السياسات الحضرية بمسار خلق فرص العمل في المنطقة، وانتقالًا إلى أبرز مضامين التقرير، قدّمت أخصائي أول حضري بمجموعة البنك الدولي ألكسندرا لو كورتوا، عرضًا لأهم النتائج، استعرضت خلاله المؤشرات والتحليلات المرتبطة بإنتاجية المدن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأداء مدن المنطقة مقارنة بمدن عالمية مماثلة، والعوامل التي يمكن أن تسهم في تحسين أدائها الاقتصادي وتعزيز قدرتها على خلق وظائف أكثر وأفضل.

ولإبراز البعد التطبيقي للموضوع، شمل برنامج الندوة فقرة "رؤية الممارسين"، بمشاركة محافظ أسوان، المهندس عمرو لاشين، ورئيس تطوير الأعمال بالمركز الجهوي للاستثمار بجهة طنجة تطوان الحسيمة، الأستاذة فدوى أمغوز، حيث تناولت

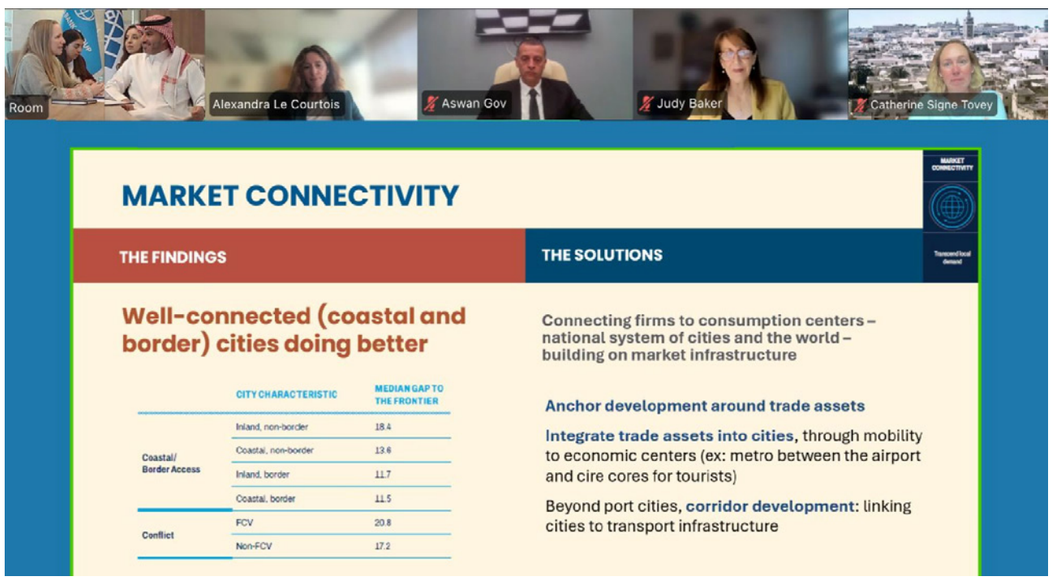

بمشاركة ما يزيد عن (٧٥) من ممثلي المدن العربية والمنظمات الدولية .. المعهد العربي لإنماء المدن يستضيف ندوة إطلاق تقرير البنك الدولي "Cities that Work"
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

الفقرة جانبًا من التجارب العملية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية المحلية، ودور المدن والمناطق الحضرية في جذب الاستثمار، وتحسين الربط بالأسواق، وتطوير بيئات أكثر دعمًا للنمو وفرص العمل.

وفي ختام البرنامج، قدّمت مدير ممارسات الحضر والمرونة والأراضي في مجموعة البنك الدولي كاثرين توفي أبرز الخلاصات الرئيسية، وما يطرحه الإصدار من مسارات عملية لصُنّاع القرار في مجالات السياسات الحضرية، ورفع الإنتاجية، وتوسيع فرص العمل.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التعاون يأتي امتدادًا لتعاون قائم بين المعهد العربي لإنماء المدن ومجموعة البنك الدولي، يشمل إصدار النسخة رقم (١٥) من نشرة مدننا الصادرة عن المعهد، والتي حملت عنوان "دور المدن في صنع فرص العمل وتحفيز الاقتصاد المحلي"، حيث تم إطلاقها بالتزامن مع ندوة إطلاق تقرير البنك الدولي.



بمشاركة ما يزيد عن (٧٥) من ممثلي المدن العربية والمنظمات الدولية .. المعهد العربي لإنماء المدن يستضيف ندوة إطلاق تقرير البنك الدولي "Cities that Work"
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

البودكاست

اللقاء الثاني من بودكاست «الأمين يتحدث»: مع عمدة مدينة الرباط

في الحلقة الثانية من بودكاست «الأمين يتحدث»، نستضيف معالي السيدة فتيحة المودني، عمدة مدينة الرباط، في حوار موسّع حول واقع العمل البلدي في العاصمة المغربية، والتحديات التي تواجه المدينة في ظل التغيرات المناخية وندرة المياه والتوسع العمراني، إلى جانب جهود الحفاظ على الهوية التاريخية والتراثية للمدينة.

وتتناول الحلقة رؤية رئاسة الجماعة لتحويل الرباط إلى مدينة ذكية وشاملة ومرنة، مع وضع المواطن في قلب الاهتمام، من خلال مشاريع كبرى تشمل الترامواي، والحافلات الكهربائية، وإعادة تدوير المياه، والمباني الصديقة للبيئة، وتقنيات الطاقة المتجددة. كما تسلط الضوء على أهمية الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في دعم المشاريع التنموية، وتعزيز المشاركة المجتمعية عبر منصات رقمية واستشارات عمومية، لضمان تلبية احتياجات السكان وتحقيق جودة الحياة الحضرية.

ويستعرض اللقاء أيضًا آليات المدينة في تحسين انسيابية المرور، تطوير البنية التحتية، والحفاظ على المساحات الخضراء، مع التركيز على دور الرباط كمركز إداري ودبلوماسي وثقافي، إضافة إلى أهمية الشفافية والمساءلة في العمل البلدي، وتبادل الخبرات مع المدن العربية الأخرى لتحقيق رؤية شاملة لمستقبل المدينة خلال السنوات القادمة.

ويأتي هذا اللقاء ضمن جهود المعهد في توظيف المنصات الإعلامية الحديثة لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين المدن العربية، وتسليط الضوء على التجارب والممارسات الملهمة في العمل البلدي والحضري، بما يعكس طموحات المدن العربية نحو مستقبل حضري أكثر كفاءة واستدامة.



اللقاء الثاني من بودكاست «الأمين يتحدث»: مع معالي السيدة فتيحة المودني، عمدة مدينة الرباط
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

MUDUNUNA

تابع آخر أخبار المعهد العربي لإنماء المدن من
خلال الانضمام إلى القائمة البريدية على موقع
araburban.org أو تابعنا:

@arab_urban
@arab_urban_sa
/araburban
/araburban
/@arab_urban

يمكنكم مسح الرمز لقراءة
الأعداد السابقة من مدننا

١١٤٥٢ Riyadh
Kingdom of Saudi Arabia

,٦٨٩٢ P.O Box
Diplomatic Quarter

T. +٩٦٦١١٤٨٠٢٦٩٨
mudununa@araburban.org

جميع الحقوق محفوظة
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن